Journal Of the Iraqia University (69-1) September (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

عبدالله غُل ودوره في الحياة السياسية التركية حتى عام ٢٠١٤

أ. م. د. قيس أسعد شاكر حميدي

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين قسم تربية سامراء

Abdullah Gul and his role in Turkish political life until 2014

Assist. Prof. Dr. Qays Asaad Shakir Humaidi
Ministry of Education / General Directorate of Salah al-Din Education - Samarra Education Department
kays.assad@gmail.com

الملخص

بدأ عبدالله غُل مشواره في السياسة التركية عندما أُنتُخب نائباً عن حزب الرفاه في المجلس الوطني التركي الكبير عام ١٩٩١، وأصبح له دور مؤثر في الساحة السياسية التركية منذُ ذلك الحين، وفي عام ٢٠٠٠ قام بخطوة مهمة داخل حركة الرؤية الوطنية التي ينتمي لها، إذ قام بمعارضة بعض توجهات زعيمه نجم الدين أربكان، ونافس رجائي كوتان رئيس حزب الفضيلة المدعوم من أربكان على رئاسة الحزب، وخلال هذه المدة أصبح أحد الشخصيات البارزة في الجناح التجديدي (الإصلاحي) داخل حزب الفضيلة، كما شارك بشكل كبير مع رفاقه رجب طيب أردوغان وبولنت أرينتش في تأسيس حزب العدالة والتنمية، الذي أصبح له تأثيراً كبيراً في السياسة التركية خلال العقدين الماضيين، فضلاً عن تولي عبدالله غُل منصب رئيس الوزراء، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى عام ٢٠٠٧، ليُنتخب في ٢٨ آب من ذلك العام الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية، وبقى في منصبه حتى انتهاء مدته القانونية، وتسليم كرسي الرئاسة في ٢٨ آب ٢٠١٤ إلى الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية رجب طيب أردوغان.**الكلمات المفتاحية:** عبدالله غُل، رجب طيب أردوغان، نجم الدين أربكان، حزب الرفاه، حزب الفضيلة، حزب العدالة والتنمية.

Abstract

Abdullah Gul began his career in Turkish politics when he was elected as a deputy for the Alrafah Party in the Turkish Grand National Assembly in 1991. He has played an influential role in Turkish politics since then. In 2000, he took an important step within the National Vision Movement to which he belongs, as he opposed some of the orientations of its leader Necmettin Erbakan, and competed with Recai Kutan, the leader of the Virtue Party supported by Erbakan, for the party's leadership. During this period, he became one of the prominent figures in the renewal (reformist) wing within the Virtue Party. He also participated significantly with his comrades Recep Tayyip Erdoğan and Bulent Arınç in establishing the Justice and Development Party, which has had a great influence on Turkish politics over the past two decades. In addition, Abdullah Gul assumed the position of Prime Minister, then Deputy Prime Minister and Minister of Foreign Affairs until 2007, when he was elected the eleventh President of the Turkish Republic on August 28 of that year. He remained in office until the end of his legal term, and the presidency was handed over on August 28, 2014 to the twelfth President of the Turkish Republic, Recep Tayyip Erdoğan.**Keywords:** Abdullah Gul, Recep Tayyip Erdogan, Necmettin Erbakan, Alrafah Party, Virtue Party, Justice and Development Party.

المقدمة

عندما ننظر إلى التاريخ السياسي للجمهورية التركية الحديثة، نجد إن هناك العديد من الأشخاص الفاعلين والمؤثرين في السياسة التركية المعاصرة، وأحد هؤلاء الأشخاص عبدالله غُل، الذي عايش عن كثب الآراء والأفكار والآيديولوجيات المتطرفة التي سببت العنف وكانت واسعة الإنتشار في العالم خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ونتيجة لذلك تشكلت بواكير التكوين الفكري وتوضح النهج السياسي لعبدالله غُل منذُ البداية، لاسيما عندما انضم إلى نادي الفكر الثقافي وهو لايزال في مرحلة الإعدادية فكان ذلك نقطة تحول في حياته الفكرية، وكذلك انخراطه في العمل

السياسي للتنظيمات الشبابية منذُ مرحلة الدراسة الجامعية عندما أصبح أحد أعضاء الإتحاد الوطني للطلبة الأتراك، ثم أصبح عضواً في حركة المستقلين التي تزعمها نجم الدين أربكان قبل تأسيس حزب النظام الوطني، فضلاً عن انضمامه لحزب السلامة الوطني، وحزب الرفاه الذي ترشح عنه عبدالله غُل، وفاز في عضوية المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية قيصري عام ١٩٩١، وأصبح وزيراً للدولة ومتحدثاً باسم الحكومة التركية التي ترأسها نجم الدين أربكان والتي تشكلت من إئتلاف حزبي الرفاة _ الطريق القويم، كما انضم لحزب الفضيلة بعد حظر حزب الرفاة من مزاولة العمل السياسي من قبل المحكمة الدستورية في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٨، وبعد حل حزب الفضيلة من قبل المحكمة الدستورية أيضاً في ٢٢ حزيران ٢٠٠١، أصبح عبدالله غُل أحد الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية في ١٤ آب ٢٠٠١، وتولى رئاسة الحكومة التركية لمدة قصيرة بعد الإنتخابات النيابية عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٣ أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية التركية، وبقى في منصبه حتى عام ٢٠٠٧، ليتولى في ذلك العام رئاسة الجمهورية التركية ويبقى في منصبه حتى عام ٢٠١٤وتأسيساً على ذلك وقع الإختيار على هذه الشخصية السياسية التركية المهمة لتكون عنواناً لبحث علمي أكاديمي عنوانه: **((عبدالله غُل ودوره في الحياة السياسية التركية حتى عام ٢٠١٤))**، إذ يهدف البحث إلى دراسة حياة عبدالله غُل ودوره السياسي في التاريخ التركي المعاصر، والمناصب التشريعية والتنفيذية التي تسنمها حتى وصوله إلى دفة الرئاسة عام ٢٠٠٧، ليكون الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية. وقد حاول البحث الإجابة على التساؤل التالي: هل إن عبدالله غُل كان شخصية فاعلة في الحياة السياسية التركية أم لا؟. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض الحوادث التاريخية خلال المدة الزمنية لموضوع البحث، أما سبب إنتهاء المدة الزمنية للبحث في عام ٢٠١٤ لأن في هذا التاريخ انتهت المدة الرئاسية لحكم عبدالله غُل وقام بتسليم المنصب إلى رجب طيب أردوغان في ٢٨ آب ٢٠١٤، وبقى مستقلاً ولم يمارس أي عمل سياسي بعد هذا التاريخ، وقد اشتمل البحث على ملخص ومقدمة وثلاث محاور وخاتمة ثُبتت فيها أبرز الإستنتاجات التي وردت في صفحات البحث، **وكانت محاور البحث مقسمة كالآتي:**

أولاً: عبدالله غُل حياته ونشأته ونشاطهُ الوظيفي والسياسي في تركيا حتى عام ١٩٩٨.

ثانياً: دور عبدالله غُل في الحياة السياسية التركية ١٩٩٩_٢٠٠٧

ثالثاً: دور عبدالله غُل في الحياة السياسية التركية ٢٠٠٧_٢٠١٤

أولاً: عبدالله غُل حياته ونشأته ونشاطهُ الوظيفي والسياسي في تركيا حتى عام ١٩٩٨.

أ_ حياته ونشأته وصفاته الشخصية ودراسته ونشاطه السياسي والوظيفي حتى عام ١٩٩١: ولد عبدالله غُل Abdullah Gül في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٠ في منطقة بنيان Bünyan في مدينة قيصري Kayseri التي تُعد واحدة من أهم مدن التجارة في وسط الأناضول، وتعد عائلته من العوائل العريقة في النسب والتي سكنت منطقة الأناضول منذُ القرن الثالث عشر الميلادي، ويأتي اسم عائلة غُل من أحد أجداده الذي كان يشغل وظيفة الإمامة في جامع غُلِكGülük Camii الذي شيده السلاجقة في مدينة قيصري، والد عبدالله غُل هو أحمد حمدي غُل (١٩٢٦_٢٠١٧) وكان يعمل بوظيفة رئيس العمال الميكانيكيين في منشأة لصناعة الطائرات تابعة للقوات الجوية التركية في ولاية قيصري، وبعد تقاعده في عام ١٩٧٢ أسس عمله الخاص وأفتتح ورشة صغيرة للأعمال الميكانيكية وأستمر في العمل فيها مع أبنه ماجد غُل (الشقيق الأصغر لعبدالله) حتى وفاته، وكان جد عبدالله غُل خيرالله أفندي أحد الشخصيات الوطنية التي ساهمت في حرب الإستقلال التركية (١٩١٩_١٩٢٢)، فضلاً عن عمله في التجارة فيما بعد، أما والدة عبدالله غُل أسمها عدوية هانم ساتوغلوا Satoğlu من (مواليد ١٩٣١) وهي من العوائل العريقة في مدينة قيصري وكان والدها معلماً وشاعراً، من الجدير بالذكر إن عائلة عبدالله غُل تضم العديد من الشعراء والأكاديميين والكُتاب والمثقفين، وهي عائلة متدينة وملتزمة بتقاليدها وإيمانها ولها إرتباط وثيق بمصير تركيا، مما يعكس تأثيرها الكبير في المجتمع التركي، لعبدالله غُل أشقاء إثنان فقط أصغر منه سناً (أخ وأُخت). (Karaca, 2022, p. 4)أما عن صفاته الشخصية يمكن القول إن عبدالله غُل يتمتع بعدة صفات أبرزها: الصدق في الحديث، والصداقة، والثقة والصراحة والشفافية، ولا يثقل على أحد ولا يشكو، ويعبر عن ما يريده بلغة مفهومة، ويدخل في الحوار مباشرة، ويمنح الثقة لمخالفيه حتى وإن لم يشاطرهم الرأي، مبتسم الوجه وحازم في قراراته، وشخص هادئ ومخلص وملهم للثقة، وعندما يتخذ قراراً يبقى متابعاً لتداعياته، وهذا من صفات رجل الدولة، أسلوبه على منصة السياسة تأثر كثيراً بنهجه الأكاديمي النابع من تدريسه للعلوم الاجتماعية في الجامعة، ولأنه يجيد اللغة العربية والإنكليزية بطلاقة فأنه اطلع على أوضاع الشرق والغرب في سن مبكرة، مما يميزه عن السياسيين الأتراك من أبناء جيله، لذا تجده يستخدم لغة دبلوماسية لا تغلق باب الحوار، وحديثه السياسي لا يختلف عن حديثة الاجتماعي في المجالس الخاصة، ولا يرسم صورة رمادية للعالم عن تركيا، ولكونه أكاديمي ورجل دولة حلل إمكانيات وثروات تركيا بشكل جيد، وفي الصورة السياسية لعبدالله غُل، يتم التركيز على إنه سياسي شامل داخل الحزب، ويتميز بكونه جسرًا للتفاهم وتقريب وجهات النظر بين الفئات المختلفة، ووجهًا مفتوحًا للحزب من خلال سياسته المستقرة،

وإمتلاكه لطاقة وديناميكية كبيرة تؤهله لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع التركي، فضلاً عن كونه شخص يحتفظ بدائرة واسعة من الأصدقاء، ويكتسب الثقة بشفافيته الواضحة، وسعيه لتصدر الأنشطة الاجتماعية بمؤهلاته النشطة في جميع مراحل حياته، ووجه منفتح على التجديد في السياسة الخارجية، ورجل مثقف ثقافة واسعة ومحافظ على قيمه ومبادئه، مما مكنه لأن يكون سياسياً يكسب ثقة جميع الناس وبضمنهم خصومه السياسيين، حتى أذا ذُكر اسمه في النقاشات المحتدمة في أي موضوع يقولون إذا قال عبدالله غُل فكلامه صحيح، لأنه اكتسب ثقة أصدقائه بعدم التنازل عن معتقداته؛ واكتسب احترام معارضيه بنفس السمات، ومنذُ شبابه كان منخرطاً في الأنشطة الاجتماعية، وتدرج جيداً في الأماكن التي تبوأها، وليس مشاجراً أو صِداميّاً في تعامله، وعندما يشارك في الجدال بالمسائل الفكرية التي إطلع عليها في سن مبكر من حياته، لا يختلف طبعه ولا يفسد للود قضية أو يفجر في خصومته مع من يختلف معهم. (Karaca, 2022, p. 6_7)أكمل عبدالله غُل تعليمهُ الإبتدائي في مدرسة غازي باشا، ودراسته المتوسطة في مدرسة ناظمي توكر Nazmi Toker في قيصري، كما أكمل دراسته الإعدادية في ثانوية قيصري التي خرجت العديد من الشخصيات السياسية البارزة والمؤثرة في المجتمع التركي، وفي المرحلة الأخيرة من دراسته الإعدادية انضم عبدالله غُل إلى نادي الفكر Büyük Doğu، متأثراً بأفكار الشاعر والكاتب المسرحي والروائي والمنظر الإسلامي نجيب فاضل (١٩٠٤_١٩٨٣)، عندما حل ضيفاً على نادي الفكر في قيصري، وكانت المحاضرة التي ألقاها نجيب فاضل مثلت نقطة تحول في حياة عبدالله غُل الفكرية، وكانت الحماسة التي اكتسبها عبدالله غُل في تلك المحاضرة هي التي دفعته مع أصدقائه أن يسيروا مع نجيب فاضل في نفس الطريق، وأن يصبحوا بعد عدة سنوات من أكثر الشباب المحيطين به والمقربين لدائرته الفكرية. (Bayhan, 2007, p. 8).

بدأ عبدالله غُل دراسته الجامعية الأولية في كلية الإقتصاد في جامعة إسطنبول عام ١٩٦٨، وفي هذه المدة أصبحت الجامعات مراكز للتوتر السياسي والعنف بسبب تجاذب الأقطاب اليمينية واليسارية التي أحاطت بالشباب، وكان عبدالله غُل خلال تلك السنوات الجامعية يواصل نضاله الفكري ونشاطه السياسي من خلال انتمائه لمظلة الاتحاد الوطني للطلاب الأتراك، حيث كان عبدالله غُل من بين قادة التنظيمات الطلابية التي تشارك في المظاهرات فضلاً عن مساهمته في تحرير المنشورات، ونتيجة لذلك النشاط أصبح عبدالله غُل أحد أعضاء المجلس التنفيذي المركزي في الاتحاد الوطني للطلاب الأتراك، وكان من بين الأنشطة الثقافية والإجتماعية التي ينظمها الإتحاد سنوياً، إصطحاب طلاب الجامعات إلى منطقة جناق قلعة Çanakkale لإحياء الذكرى السنوية لمعركة جناق قلعة التي إنتصرت فيها القوات العثمانية على قوات دول الوفاق الودي في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤_١٩١٨)، وكان عبدالله غُل ينظم برامج الرحلة ويلقي الخطابات السياسية بهذه المناسبة. (Karpat, 2012, p. 57)وقد ظهر تيار سياسي جديد بقيادة نجم الدين أربكان Erbakan في عام ١٩٦٩، وكان خطاب هذا التيار يركز على القيم الوطنية والروحية، وقد لقي هذا التيار صدى واسع عند الشباب قبل الجماهير، لذا يمكن القول إن هذا التيار امتلك دعماً شبابياً ديناميكياً قبل أن يصل إلى الجماهير، وعندما أصبح نجم الدين أربكان ورفاقه نواباً مستقلين كانت هناك مشاركة كبيرة من شباب الجامعات في هذا التيار، وفي الإنتخابات النيابية لعام ١٩٦٩ كان نجم الدين أربكان مرشحاً مستقلاً عن ولاية قونيا Konya، وقد شارك عبدالله غُل مع أحمد ساتوغلوا ابن عم والدته بدعم حملته الإنتخابية، ليؤسس بعدها نجم الدين أربكان حركة الرؤية الوطنية Milli Görüş، وفي عام ١٩٧٠ إنضم عبدالله غُل إلى التنظيمات الشبابية لحزب النظام الوطني (١٩٧٠_١٩٧١) الذي أسسه نجم الدين أربكان، ولكن تم حل الحزب بعد حدوث الإنقلاب العسكري في ١٢ آذار ١٩٧١ أو مايعرف بإنقلاب المذكرة (وهي مذكرة عسكرية من قيادة الجيش أُعلن من خلالها فرض الأحكام العرفية لتضع حداً للإضطرابات السائدة في تركيا)، وكان لتلك الحوادث أثراً كبيراً على حياة ومستقبل عبدالله غُل، إذ تم تعليق صوره وصور رفاقه على جدران جامعة إسطنبول، وكتبت عليها عبارات تصفهم بالفاشية وتدعوا للإقتصاص منهم، مما جعله هدفاً للإنتقادات وبسبب تلك الحوادث لم يتمكن عبدالله غُل من الذهاب للجامعة والإلتحاق في الدوام لمدة (٦ أشهر). (Bayhan, 2007, p. 26)ويمكن القول إن عبدالله غُل أخذ الأُسس والقيّم التي شكلت مسيرته المستقبلية من والده أحمد حمدي غُل، إذ كان شخصاً معروفاً بتدينه ومحترماً في مجتمعه، وكان أيضاً شخصاً مقرباً من نجم الدين أربكان، لذلك لم يكن والده بعيداً عن الحركة الإسلامية التركية ولا عن نشاط قادتها السياسيين، ففي الإنتخابات النيابية لعام ١٩٧٣ تم ترشيح أحمد حمدي غُل في نهاية القوائم الإحتياطية (بالتسلسل ٨) لحزب السلامة الوطنية (١٩٧٢_١٩٨٠) للأعضاء المرشحين في إنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير، وكان حزب السلامة الوطنية يمثل شريحة إجتماعية واسعة في أوساط الشعب التركي لاسيما عند سكان الأناضول، ولكنه لم يحالفه الحظ في الفوز في تلك الإنتخابات. (Sever, 2015, p. 34)وبعد تخرج عبدالله غُل من الجامعة عام ١٩٧٤ شجعه أساتذته الدكتور نوزاد يالشينتاش Nevzat Yalçıntaş (١٩٣٣_٢٠١٦) والدكتور صباح الدين زعيم Sabahattin Zaim (١٩٢٦_٢٠٠٧) على متابعة مسيرته الأكاديمية وإكمال دراسته العليا، وفي عام ١٩٧٦ حصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد الدولي من جامعة إسطنبول، وكان يرى من المفيد بقاءه في الجامعة من أجل عمل الأبحاث

الأكاديمية والعلمية، ولكن في الأعوام (١٩٧٦_١٩٧٧) سافر إلى مدينة إكستر Exeter البريطانية للحصول على الدراسات والمصادر والابحاث المتعلقة بإكمال دراسة الدكتوراه، وكان سفره قد تم من خلال منحة دراسية قدمتها له مؤسسة الثقافة الوطنية التركية، وأثناء وجوده في مدينة إكستر واصل عبدالله غُل أنشطته الإجتماعية بشكل نشط، وكان من مؤسسي جمعية التعاون بين الطلاب الأتراك، التابعة للإتحاد الدولي للطلاب المسلمين، وخلال مدة إقامته في بريطانيا لإجراء أبحاث الدكتوراه اكتسب عبدالله غُل خبرات مهمة من خلال التعرف على المجتمع الغربي من الداخل، وبعد عودته من بريطانيا في عام ١٩٧٧، أشرف عبدالله غُل بمعية فريق شبابي نشط من حزب السلامة الوطنية، على الحملة الإنتخابية لمرشح الحزب لإنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير رجائي كوتان Recai Kutan (رئيس حزب الفضيلة الإسلامي حتى عام ٢٠٠١)، وفي نهايات عام ١٩٧٩ أكمل دراسة الدكتوراه وكان عنوان أُطروحته: ((تطوير العلاقات الإقتصادية بين تركيا والدول الإسلامية))، وكان المشرف على أُطروحته الأُستاذ الدكتور نوزاد يالشينتاش الذي أصبح لاحقاً زميله في المعترك السياسي. (Uslubaş, 2013, p. 78)وبعد إكماله للدكتوراه قام بمساعدة أُستاذه الدكتور صباح الدين زعيم بتأسيس قسم الإقتصاد الصناعي في كلية الهندسة الصناعية (إحدى كليات جامعة إسطنبول التقنية والتي تحولت في عام ١٩٩٢ إلى جامعة صقاريا Sakarya) ليقوم بتدريس الإقتصاد في القسم المذكور، وفي ٢١ آب عام ١٩٨٠ قرر عبدالله غُل الزواج من خير النساء أوزيورتHayrünnisa Özyurt (من مواليد منطقة بيشكتاش Beşiktaş في إسطنبول في ١٨ آب ١٩٦٥)، وقد أنجبت له ثلاثة أبناء الابن الأكبر وأسمه أحمد منير (مواليد ١٩٨٣) والبنت الوسطى وأسمها كبرى Kübra (مواليد ١٩٨٥ وهي متزوجة الآن وعندها طفلان) والابن الصغير وأسمه محمد إمرة Emre (مواليد ١٩٩١)، وبعد الزواج بثلاثة أسابيع وتحديداً في ١٢ أيلول ١٩٨٠ وقع الإنقلاب العسكري في تركيا والذي قاده كنعان إيفرين Kenan Evren (الذي أصبح رئيساً للجمهورية التركية لاحقاً ١٩٨٢_١٩٨٩)، وقد واجه عبدالله غُل الإنقلاب في أسبوعه الأول مع رفاقه السياسيين وأعترض على تعطيل الحياة الديمقراطية، وفي صباح اليوم التاسع من الإنقلاب وأثناء إقامته في منزله بمنطقة أرينكوي Erenköy بأسطنبول، زاره ضابط عسكري شاب برتبة ملازم في الجيش التركي يحمل مذكرة لإعتقاله، بتهمة إنتمائه لحركة الرؤية الوطنية، حيث تم إعتقاله في سجن متريس Metris العسكري مع بقية المعتقلين السياسيين، وأُطلق سراحه بعد مدة وجيزة. (Raporu, 2004, p. 35_36).أستمر في التدريس بقسم الاقتصاد الصناعي في جامعة اسطنبول التقنية حتى عام ١٩٨٣، ليترك بعدها الجامعة ويسافر إلى المملكة العربية السعودية، حيث عمل خبيراً إقتصادياً في بنك التنمية الإسلامي في مدينة جدة، إذ كان هذا البنك يضم في عضويته (٤٨ دولة اسلامية)، وقد أكسبه عمله في البنك لمدة (٨ سنوات) خبرة مهمة في التعرف على رأس المال الدولي، والدوائر المالية العالمية، والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، كما اكتسب خبرات مهمة من خلال المساهمة في العديد من المشاريع المحققة في مجال التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، كما عمل أيضاً بصفة خبير إقتصادي في مطبوعات البنك الإسلامي للتنمية، وبالنظر لمهامه الخارجية التي كانت تتطلب منه الإقامة بين الشرق والغرب، والإطلاع على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمختلف دول العالم، فقد أجرى بحوثاً علمية وأكاديمية ودراسات مقارنة بين تركيا والغرب والعالم الإسلامي، وكانت نتيجة إجراءه لهذه البحوث حصوله في عام ١٩٨٩ على الترقية العلمية لمرتبة الأُستاذ مساعد في الاقتصاد الدولي (Lütem, 2015, p. 231_233).

ب_ نشاط عبدالله غُل السياسي ١٩٩١_١٩٩٨: كان ترشح عبدالله غُل لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير وليد الصدفة ولم يكن مخططاً لها مسبقاً، ففي صيف عام ١٩٩١ عاد من المملكة العربية السعودية إلى بلده تركيا لقضاء إجازته السنوية في مسقط رأسه بولاية قيصري، فضلاً عن مراسيم حفل ختان ابنه البكر أحمد منير، وفي تلك المدة أُتخذ قراراً بإجراء انتخابات نيابية مبكرة، وبينما كان لايزال يعمل في البنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة، تلقى عبدالله غُل عرضاً من رئيس تنظيمات حزب الرفاه (١٩٨٣_١٩٩٨) في ولاية قيصري شعبان بيرق Şaban Bayrak، للترشح لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية قيصري، وكان رفاقه المقربون منه مثل رجب طيب أردوغان Erdoğan (رئيس الوزراء التركي ٢٠٠٣_٢٠١٤ ورئيس الجمهورية التركية منذُ عام ٢٠١٤) وعزمي آتش Azmi Ateş قد أيدوا هذا المقترح وأصروا عليه، كما أيد أصدقائه وأقربائه فضلاً عن الفعاليات والأوساط السياسية والاجتماعية في ولاية قيصري هذا المقترح أيضاً، وطلبوا منه المشاركة السياسية وخدمة بلاده داخل البرلمان، لذلك وافق على العرض وترشح للإنتخابات، وكان حزب الرفاه قد رشح (٧ أعضاء) عن ولاية قيصري، ووضع اسم عبدالله غل بالتسلسل الأول في قائمة المرشحين لإنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير بدورته (الـ ١٩). (Akça, 2019, p. 6_7)قاد حزب الرفاه حملة إنتخابية فعالة وناجحة، لاسيما عندما اجتمع نشاط قادة الحملة مع عامل التحالفات الانتخابية التي دخلها الحزب، مما أدى لزيادة النجاحات التي حققها الحزب وساهمت في تصاعد وتيرة نموه وزيادة أصواته، إذ أوصل إلى البرلمان طاقات سياسية أسهمت بضخ دماء شبابية جديدة للحزب، وكان من بين النتائج الأبرز لتلك الانتخابات العامة التي جرت في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١، النتيجة التي حققها حزب الرفاه في ولاية قيصري، حيث فاز

الحزب في الانتخابات بنتيجة(٠,٧٪)، وبذلك أوصل جميع مرشحي الحزب في ولاية قيصري والبالغ عددهم (٧ مرشحين) إلى قبة البرلمان. (Akdoğan, 2015, p. 48)وبعد فوز عبدالله غُل في تلك الانتخابات أُختير عضواً في اللجنة المالية والإقتصادية المسؤولة عن إعداد الموازنة العامة والتخطيط الإستراتيجي، وفي عام ١٩٩٢ أصبح عبدالله غُل عضواً في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوربي، وعمل في لجان الثقافة والدستور والنظام الداخلي والتنمية السياسية والإقتصادية في البرلمان الأوربي، ومن خلال تمثيله لتركيا في المجلس الأوربي، أسهم عبدالله غُل في إداء دوراً ناجحاً من خلال الترويج لسياسة بلده وحزبه والتعريف بهما في المحافل السياسية الخارجية، وإبداء الآراء وتوضيح وجهات النظر الرامية لإزالة الشك والغموض والإنطباع السيء عن صورة تركيا وحزب الرفاه لدى الأوساط والمجتمعات الغربية، إذ أصبح محور اهتمام السياسيين والدبلوماسيين والمفكرين في دول الاتحاد الأوروبي، ما يقوم بشرحه عبدالله غُل لرجال الدولة ووسائل الإعلام والمفكرين الذين لديهم تحفظات معينة بشأن تركيا، كما دافع عبدالله غُل عن المصالح السياسية والاقتصادية لتركيا، وألقى خطابات صادمة في الجمعية العامة لمجلس أوروبا، دعا فيها لإنتباه الدول الغربية إلى المآسي الإنسانية في الشيشان والجزائر، وبذل الجهود الكبيرة للتدخل من أجل إنهاء الحرب غير العادلة في البوسنة، كما أوضح للدول الأوربية المنضوية في المجلس، بأن تركيا ليست بمعزل عن تطبيق المعايير الديمقراطية والحرية التي يروج لها الغرب، وأنها تبذل جهوداً مكثفة من أجل تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتي تؤهلها للإنضمام للإتحاد الأوربي. (Canöz, 2014, p. 401_402)وقد إنضم عبدالله غُل إلى المجلس الإداري للأمانة العامة لحزب الرفاه، وأُنتخب في أول مؤتمر نضمه الحزب عام ١٩٩٣ نائباً للأمين العام في الحزب (نائب رئيس الحزب) والمسؤول عن العلاقات الخارجية للحزب، وبذلك قاد حزب الرفاه معارضة فعالة داخل أروقة المجلس الوطني التركي الكبير، من خلال كتلته البرلمانية التي تضم (٣٨ نائباً) من عدة ولايات تركية أبرزها إسطنبول وأنقرة وقيصري، مستغلاً طاقة وديناميكية كوادره البرلمانية الشابة، وانفتاحها على أوساط المجتمع التركي، وفي ٢٧ آذار ١٩٩٤ فاز حزب الرفاه في الانتخابات المحلية التركية (الانتخابات البلدية)، بحصوله على رئاسة البلديات في المدن الكبرى لاسيما اسطنبول التي تولى رئاسة بلديتها رجب طيب أردوغان (١٩٩٤_١٩٩٨)، فضلاً عن بلدية العاصمة أنقرة وبلدية قونيا وبلدية قيصري وبلدية ديار بكر Diyarbakır . (Doğanoğlu, 2011, p. 197_198)قام حزب الرفاه بترشيح عبدالله غُل مره أُخرى لإنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير بدورته (الـ ٢٠) والتي أُجريت في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥، حيث فاز عبدالله غُل مرة ثانية ليكون نائباً في المجلس عن ولاية قيصري، وأصبح عضواً في لجنة الشؤون والعلاقات الخارجية، وبذلك أصبح حزب الرفاه أقوى حزب في صناديق الاقتراع بعدد المصوتين له والذي تجاوز (٦ ملايين صوت)، وأصبح أكبر حزب له قاعدة جماهيرية في تركيا، مما جعله يحظى بإهتمام أكبر على الساحة العالمية، فضلاً عن ذلك فإن عبدالله غُل تزايدت سمعته على الصعيد العالمي بصفته سياسي بارز، كما تزايدت أكثر عندما أصبح حزب الرفاه في طريقه إلى تسنم السلطة في تركيا، ففي جميع الاجتماعات التي عقدها عبدالله غُل مع الدبلوماسيين والمفكرين والصحفيين في أوروبا وأمريكا، ومن خلال التصريحات التلفزيونية والصحفية، وكذلك الاجتماعات الرسمية والخاصة، شرح عبدالله غُل مهمة حزبه بوضوح وشفافية، ومن خلال هذا الأسلوب أصبح محوراً لاهتمام وسائل الإعلام الغربية الكبيرة، فضلاً عن وسائل الإعلام المحلية في داخل تركيا. (Engin, 2019, p. 87)ألقى عبدالله غُل خطاباً داخل أروقة البرلمان تحدث فيه عن قضية قبرص، قال في خطابه أنه بصفته عضواً في لجنة العلاقات والشؤون الخارجية، يعتبر مشكلة قبرص بمثابة قضية وطنية تتجاوز الأحزاب السياسية، وأوضح إلى إنه تم القيام بما يجب فعله بشأن قبرص طوال الثلاثين عاماً الماضية، بغض النظر عن أي جهة أو حزب يقود السلطة في تركيا، وقال أن تركيا ليست مسؤولة عن سبب المشاكل في قبرص، وأوضح إلى أن هناك محاولات لاسترجاع شمال جمهورية قبرص التركية، وضمها إلى قبرص الجنوبية (قبرص الرومية) بوسائل غير شرعية، مؤكداً على أن هذه المحاولات فاشلة ولن يكتب لها النجاح، وبَيّن عبدالله غُل أن جميع حقوق الضمان المترتبة من اتفاقيات والمعاهدات الموقعة عام ١٩٦٠ مستمرة كما هي، وأنه لن يتم قبول أي محاولة للتجاوز على هذه الحقوق، كما أكد إن تركيا حازمة في هذا الموضوع، معتبراً أن أمن قبرص يُعد مسألة أمن قومي وشرطاً لا يمكن التنازل عنه بالنسبة لتركيا حاله حال أمن مدينة مرسين Mersin وسينوب Sinop وأدرنة Edirne وقارص Kars، وبلغة تخلو من الدبلوماسية المعهودة عند عبدالله غُل هدد بأن تركيا سترد بشكل فعال على الدول التي تحاول المساس بقبرص الشمالية، قائلاً إن كل العالم تعرف من هي تركيا وما هي إجراءاتها في هذا الشأن. (Maral, 2014, p. 61_62)أصبح عبدالله غُل في ٢٨ حزيران ١٩٩٦ وزيراً للدولة وناطقاً باسم الحكومة الائتلافية (الـ ٥٤) التي شكلها زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان بالتعاون مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلر Tansu Çiller، وفي تلك الحكومة كان عبدالله غُل مسؤولاً عن ملف المساعدات الخارجية (الإغاثية والإنسانية) وملف جمهورية شمال قبرص التركية، فضلاً عن ملف الجمهوريات الناطقة باللغة التركية (والتي تضم إلى جانب تركيا كل من أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان والمجر وتركمانستان)، وكان عبدالله غُل مهتماً بشكل كبير بالتطورات في السياسة الخارجية، وكان دائماً إلى جانب رئيس الوزراء في الاجتماعات مع رؤساء الدول والوزراء والدبلوماسيين الأجانب

نيابة عن الحكومة، كما أصبحت بعض المؤسسات مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون التركي T.R.T، وبنك التنمية التركي مرتبطةً بوزارة الدولة التي يترأسها عبدالله غُل. (Karaca, 2022, p. 20)ولكن تلك الحكومة لم تستمر طويلاً إذ بدأت تتعرض للمضايقات والضغوطات من المؤسسة العسكرية لغرض إجبار رئيس الوزراء على التنحي من رئاستها، ففي ٢٨ شباط ١٩٩٧ اجتمع مجلس الأمن القومي التركي، وأعلن في نهاية إجتماعه عدة قرارات، أبرزها إن حكومة نجم الدين أربكان تكرس للرجعية الدينية وتهدد مبادئ الدولة التركية ونهجها العلماني الذي أرسى دعائمه مؤسس الجمهورية التركية ورئيسها الأول مصطفى كمال أتاتورك Atatürk (١٩٢٣_١٩٣٨)، ملوحةً بالإنقلاب العسكري إذا لم تتم الإستقالة، ولكن رئيس الحكومة نجم الدين لم يذعن لتلك التهديدات أو يأبه لها، وأعلن في مؤتمر صحفي مع عبدالله غُل إلى إن الحكومات المدنية والديمقراطية المنتخبة بواسطة الشعب، يتم تغييرها عبر صناديق الإقتراع، ومن خلال المؤسسة التشريعية المتمثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير، وليس من خلال مجلس الأمن القومي التركي، وقد تركت تلك التصريحات أثراً كبيراً في أوساط الرأي العام في تركيا، وكانت محط اهتمام وإشادة لدى أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، وفي ٢١ أيار ١٩٩٧ قام وورال صاواش (١٩٣٨_٢٠٢٣) Vural Savaş (المدعي العام للنيابة العامة في تركيا) برفع دعوى ضد حزب الرفاه، واتهامه بالقيام بأنشطة تتعارض مع العلمانية، وطلب إغلاق الحزب ومنع زعيمه نجم الدين أربكان من ممارسة العمل السياسي. (Mete, 2007, p. 23_24)أدى عبدالله غُل دوراً كبيراً ورئيسياً بعد نجم الدين أربكان من أجل التحضير والتهيئة لتحقيق مشروع قمة مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية (التي تضم إلى جانب تركيا مصر ونيجيريا وباكستان وإيران وإندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش)، والتي تهدف إلى توطيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، من خلال تحسين موقف الدول النامية في الاقتصاد العالمي، لتكون نظيرًا للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وخلق فرص جديدة ومتنوعة في العلاقات التجارية، وكذلك تعزيز المشاركة في صنع القرار على الصعيد الدولي، فضلاً عن توفير أفضل سُبل العيش الرغيد في مختلف المجالات من خلال التعاون بالشؤون المالية والمصرفية، والتنمية العلمية والتكنلوجية، والزراعة والنفط والطاقة والصحة والبيئة، وكان انبثاق هذه القمة يُعد من أهم إنجازات حكومة نجم الدين أربكان في مجال السياسة الخارجية، وقد بذل عبدالله غُل جهوداً كبيرة من أجل تحقيقه، وضمان انعقاده في إسطنبول والذي تحقق في ١٥ حزيران ١٩٩٧، وقد أشادت الأوساط التركية بنجاحه، معتبرةً إن عبدالله غُل وزير الخارجية البديل في الحكومة من وجهة نظر الجماهير. (Gül, 2014, p. 78_79)وبعد تزايد الضغوطات على نجم الدين أربكان استقال من رئاسة الحكومة في ٣٠ حزيران ١٩٩٧، لتسقط حكومته فيما يعرف بالمصادر التاريخية بإنقلاب ما بعد الحداثة، وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٩٨ تم إغلاق حزب الرفاه بأمر قضائي، ومنع زعيمه نجم الدين أربكان من ممارسة السياسة، فضلاً عن التحفظ ووضع اليد على المصادر المالية التي تمول الحزب، ومن أجل القضاء على سمعة نجم الدين أربكان ومنعه من العمل السياسي طوال حياته، تم اتهامه بقضية المليار ليرة المفقودة من خلال ادعاء النيابة العامة عثورها على وصولات ومستندات مالية مزورة كانت مقرره أن توزع على الفروع المحلية للحزب، ولكن نجم الدين أربكان وأعضاء الأمانة العامة لحزب الرفاه ومن ضمنهم عبدالله غُل قاموا باختلاسها وتحويلها لحساباتهم الخاصة في البنوك الألمانية، لذلك طالبت النيابة العامة بحبس نجم الدين أربكان أو فرض الإقامة الجبرية المنزلية عليه، كما أعدت مذكرة إتهام ضد عبدالله غُل بسبب القضية ذاتها، ولكن القضاء لم يتمكن من محاكمته في وقتها لأنه نائب في المجلس الوطني التركي الكبير ويتمتع بحصانة برلمانية، ومن خلال التصريحات الصحفية والخطابات البرلمانية التي أطلقها عبدالله غُل عن طريق أكبر وسائل الإعلام والمحطات العالمية، أوضح إن المعارضون لم يتقبلوا الديمقراطية بسهولة، فقاموا بتسييس القانون وانتهاك الحقوق السياسية والحريات الأساسية في تركيا، كما انتقد تعرض مدارس الأئمة والخطباء لهجوم عنيف بتهمة الرجعية، فضلاً عن انتقاده الظلم الذي تعرضن له الطالبات المحجبات اللواتي لم يسمح لهن بدخول الجامعات بسبب إرتداء الحجاب، فكان لتصريحاته أصداء واسعة في الداخل والخارج، مما كسب ثقة أصدقائه وسبب غضب لمنافسيه. (Akın, 2011, p. 89_90).

ثانياً: دور عبدالله غُل في الحياة السياسية ١٩٩٩_٢٠٠٧.

أ_ دوره السياسي ١٩٩٩_٢٠٠٣: بعد اغلاق حزب الرفاه إنضم عبدالله غُل وزملائه إلى حزب الفضيلة (١٩٩٨_٢٠٠١)، وفي الإنتخابات النيابية العامة بدورتها (الـ٢١) والتي أُجريت في ١٨ نيسان ١٩٩٩ تم ترشيح عبدالله غُل ممثلاً عن صفوف حزب الفضيلة، وأُنتخب للمرة الثالثة على التوالي نائباً عن ولاية قيصري في المجلس الوطني التركي الكبير، وبهذا الصدد أوضح عبدالله غُل إن حزب الفضيلة أكبر من كونه حزب سياسي، لأنه يمثل تقاليد قوية تتماشى مع جذور تركيا وارتباطها التاريخية، مؤكداً على إيمانه بأن الحزب سيحقق مهمته السياسية من خلال تمكين نفسه وفتح الطريق أمام تطوره. (Çelebi, 2012, p. 13) انقسم أتباع نجم الدين أربكان داخل حزب الفضيلة إلى جناحين إصلاحي ومحافظ، وبقى أنصار الجناح المحافظ مخلصين لنجم الدين أربكان وأصروا على عدم التنازل عن مبادئهم، أما أنصار الجناح الإصلاحي فدعوا إلى التكيّف

مع الظروف وتقديم بعض التنازلات في بعض الأمور الحيوية، وقد ضم الجناح الإصلاحي داخل حزب الفضيلة، مجموعة من السياسيين أبرزهم عبدالله غُل ورجب طيب أردوغان وبولنت أرينتش Bülent Arınç ومليح غوكجيك Melih Gökçek وعبداللطيف شنر Abdüllatif Şener، بالإضافة إلى سياسيين قدامى مثل نوزات يالتشينتاش وإسماعيل كهرمان İsmail Kahraman، كما أنضم للجناح الإصلاحي أيضًا شخصيات سياسية استقالت من حزب الوطن الأم (١٩٨٣_٢٠٠٥)، وبدأوا في ممارسة السياسة من داخل أروقة حزب الفضيلة، وقد جدد الجناح الإصلاحي دعوته إلى التخلي عن الروتين القديم والتنازل عن بعض الأمور للوصول إلى السلطة. (Engin, 2019, p. 94)ونتيجة لهذا الإنقسام في الآراء والتوجهات أُعلن عن رغبة أنصار الجناح الإصلاحي داخل حزب الفضيلة في ٨ آذار ٢٠٠٠ رغبتهم بترشيح عبدالله غُل في انتخابات الأمانة العامة لرئاسة الحزب المزمع إقامتها في ١٤ أيار ٢٠٠٠، وذلك من خلال قائمة منفصلة عن قائمة الجناح المحافظ بقيادة رجائي كوتان مرشح نجم الدين أربكان، ولكن هذا التحرك لم يُستقبل بترحاب وزاد من حدة الاستقطاب بين الجناحين، وفي خطاب عبدالله غُل في مؤتمر حزب الفضيلة في اليوم الذي سبق إنتخابات الحزب وتحديداً في ١٣ أيار ٢٠٠٠، أشار إلى إنهم إنهزموا أمام الحضارة الغربية، وأنهم لم يستطيعوا إثبات تفوق أعمالهم، وأن عليهم قبول هذه الهزيمة، كما جدد دعوته إلى الجناح المحافظ بالتخفيف من لهجته في مهاجمة الصهيونية والإمبريالية والقوى الغربية، مؤكداً إن جناحهم الإصلاحي بدأ في إجراء محادثات جدية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. (Koçer, 2019, p. 56). لقد كانت مسيرة عبدالله غُل التي استمرت طوال الـ (٣٠ عاماً) في نفس الخط السياسي والفكري تجعله مرشحاً قوياً، رغم إن ترشحه لم يكن نابعاً من رغبة شخصية فقط بل جاء بناءً على طلب رفاقه الذين ساروا معه طيلة هذه السنوات، وكان عبدالله غُل يؤمن بأن تقديم الخدمات التي يستحقها الشعب التركي، تتطلب نقل قوة التنظيم إلى مركز الحزب والسياسة، لذلك جرت الإنتخابات وحصل عبدالله غُل على (٥٢١ صوتاً أي ما يعادل ٤٥٪ من أصوات أعضاء الحزب) مما أظهر من خلال هذه النتيجة مدى قوة الدعم الذي يحظى به الجناح الإصلاحي داخل حزب الفضيلة، ولكن الحزب لم يكن مستعداً بعد للتغيير الجذري، بينما حصل رجائي كوتان على (٦٣٣ صوتاً أي ما يعادل ٥٥ % من أصوات أعضاء الحزب)، وبذلك أُعيد إنتخاب رجائي كوتان رئيساً للحزب، وقد إعتبر عبدالله غُل خطوة ترشيحه تنافساً في الخير، موضحاً إنه له لم يكن خاسراً في هذا التنافس، لأن الأهم فوز حزب الفضيلة والسعي في تحقيق المكانة التي يستحقها في الساحة السياسية التركية. (Kara, 2019, p. 87). وعلى الرغم من خسارة الجناح الإصلاحي لإنتخابات رئاسة حزب الفضيلة بفارق ضئيل من الأصوات، إلا إن النتيجة أُعتبرت نجاحاً كبيراً في الأوساط السياسية، وتم تصنيف هذا الجناح على إنه كيان يهدف للحفاظ على القيم الخاصة والتكامل مع العالم، فضلاً عن تبنيه نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وقد أنشأ هذا التيار حيوية في الساحة السياسية التركية.لم يستمر حزب الفضيلة في الحياة السياسية طويلاً، إذ تم حل الحزب من قبل المحكمة الدستورية التركية في ٢٢ حزيران ٢٠٠١، وأعتبرته إمتداد لحزب الرفاه المحظور، عندها قرر الجناح المحافظ لحزب الفضيلة بزعامة رجائي كوتان تأسيس حزب السعادة في ٢٠ تموز ٢٠٠١، أما أنصار الجناح الإصلاحي قرروا عدم الإنضمام معهم بسبب الإختلافات في الرؤى، لذلك أعلنوا في ١٤ آب ٢٠٠١ عن تأسيس حزب العدالة والتنمية (الحاكم في تركيا منذُ عام ٢٠٠٢ ولغاية الآن)، وكان رجب طيب أردوغان رئيس الحزب وعبدالله غُل نائب الرئيس والمسؤول عن الشؤون السياسية والقانونية للحزب، فضلاً عن بولنت أرينتش أبرز الشخصيات المؤسسة للحزب، كما إنضم للحزب أيضاً شخصيات وكوادر من حزب الفضيلة المنحل وبقية الأحزاب الأُخرى، وقد صُنف حزب العدالة والتنمية في الطيف السياسي التركي على إنه حزب يميني محافظ، ولكن أعضاءهُ رفضوا الإدعاء بأنهم حزب إسلامي يمثل إمتداد لحزب الفضيلة. (Erler, 2007, p. 126). ويبدوا إن هذا الإدعاء بالرفض كان مناورة سياسية من قبل عبدالله غُل ورجب طيب أردوغان لكي يتجنبوا إثارة حفيظة المؤسسة العسكرية والقضاء التركي، مما يؤدي إلى حظر الحزب ومنعهُ من مزاولة أنشطته السياسية وهو لايزال في طور النشأة والتكوين.شارك حزب العدالة والتنمية بعد (سنة و٣ أشهر) من تأسيسه في الإنتخابات النيابية المبكرة التي شهدتها تركيا في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وقد حصل الحزب على أعلى نسبة من الأصوات والتي بلغت (٣٤,٦٣٪) في عموم تركيا، وقد أُعيد إنتخاب عبدالله غُل للمرة الرابعة على التوالي نائباً عن ولاية قيصري في المجلس الوطني التركي الكبير بدورته الـ (٢٢)، ولكون حزب العدالة والتنمية صاحب الأغلبية المطلقة بعدد المقاعد البالغ عددها (٣٦٥ مقعد) من مجموع مقاعد البرلمان الكلي البالغ عددها (٥٥٠ مقعد)، فأنه وفق الأعراف السياسية والدستورية هو من يقوم بتشكيل الحكومة التركية، وبالنظر لعدم إستطاعة رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان الترشح للإنتخابات بسبب صدور حكم قضائي بحقه منذُ عام ١٩٩٨، فقد قام رئيس الجمهورية التركية أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer (٢٠٠٠_٢٠٠٧) في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢ بإستدعاء عبدالله غُل إلى قصر الرئاسة جانقايا Çankaya وتكليفه بتشكيل الحكومة الـ (٥٨) في تاريخ الجمهورية التركية. (Yılmaz, 2007, p. 157). وقد ذكر عبدالله غُل بعد لقائه رئيس الجمهورية أنه مكلف بتشكيل حكومة جديدة، وأتمنى أن يكون في ذلك الخير، وأضاف أن الوقت قد حان للعمل، وأنه سيعمل ليل

ونهار لحل مشكلات الشعب، كما أوضح عبدالله غُل أن الوزراء سيتم إختيارهم بعناية ودقة من خلال مناقشات مع الهيئات المختصة في الحزب وكذلك بالتشاور مع رئيس الحزب رجب طيب أردوغان، وأن التشكيلة الوزارية ستُقدَّم للرئيس يوم الإثنين الموافق ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وبخصوص عدد الوزراء أوضح عبدالله غُل بأن عددهم سيكون (٢٣+١)، كما أوضح أن الرئيس التركي قدم له بعض النصائح، وأنه سيأخذها بعين الإعتبار. (Hürriyet, 2002, p. 1). حظي تشكيل حكومة عبدالله غُل بصدى واسع لدى الرأي العام المحلي والعالمي، إذ قام الاتحاد الأوروبي بتهنئة عبدالله غُل على تكليفه بتشكيل الحكومة، وطالبه ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بحل الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، واتخاذ قرارات جريئة بشأن مشكلة قبرص، كما قدم مجلس أوروبا تهنئته لعبدالله غُل من خلال رسالة نشرها، وأبرزت وكالات الأنباء الدولية أخباراً مفادها أن عبد الله غُل ينحاز إلى الغرب، كما أشارت وكالة الأنباء الفرنسية إلى أن عبدالله غُل شخصية معتدلة، وقدمت وكالة رويترز Reuters والصحافة الروسية عبد الله غُل على إنه خبير في السياسة الخارجية واقتصادي بارز، وأوضحت أنه يدافع عن تحقيق العلاقات الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى إلى عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كما أبرزت القنوات التلفزيونية الألمانية تكليف عبدالله غُل بمهمة تشكيل الحكومة من قبل الرئيس التركي، وعرضت قناة ORF التلفزيونية النمساوية عبدالله غُل على أنه الشخص الثاني بعد رجب طيب أردوغان في حزب العدالة والتنمية. (Karaca, 2022, p. 28)خلال مدة تولي عبدالله غُل رئاسة الوزراء، واجه تحديات كبيرة مثل مشكلة قبرص وقضية التهديد الأمريكي لإحتلال العراق بحجة إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل النووية، وبهذا الصدد سعى لتشكيل مبادرة الدول المجاورة للعراق، التي كان هدفها التعامل مع أزمة العراق، وفي مراسيم إستلام السلطة من رئيس الوزراء الذي سبقه بولنت أجاويد Bülent Ecevit (١٩٢٥_٢٠٠٦)، قدم له بولنت أجاويد نصائح بشأن البقاء خارج الصراع الدائر لحرب العراق وعدم توريط تركيا فيها، كما طلب منه عدم التنازل عن موضوع قبرص، ودعاه لمواصلة البرنامج الاقتصادي لاسيما وإن تركيا تمر بأزمة مالية وأقتصادية كبيرة، وفي نهاية اللقاء وصف بولنت أجاويد عبدالله غُل بأنه شخصية لطيفة جدًا ومهذبة للغاية، وتحمل صفات رجل الدولة، كما أشاد عبدالله غُل بأخلاق بولنت أجاويد، وأكد له أنه يقدر تواضعه، وسيزوره مرات عديدة للحصول على آرائه واقتراحاته التي تصب في مصلحة الجمهورية التركية. (Bila, 2002, p. 24).وأثناء أزمة العراق أجرى عبدالله غُل اجتماعاً استمر لمدة (ساعة و٣٥ دقيقة)، وقد حضر الإجتماع وكيل وزارة الخارجية أوغور زيال Uğur Ziyal ، وفي نهاية الاجتماع عبر عبد الله غُل عن سعيه لإيجاد حل سلمي لأزمة العراق، وفي الوقت نفسه دعا لإتخاذ التدابير والإستعدادات لأسوأ السيناريوهات المحتملة، مشدداً على ضرورة اتخاذ الاحتياطات قبل وقوع الحرب، كما أعلن عبدالله غُل في ٥ شباط ٢٠٠٣، أنه يرغب في جمع أعضاء البرلمان والتشاور معهم من أجل المناقشة في أمور وتداعيات الحرب، لاسيما بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الأدلة التي تدين العراق إلى مجلس الأمن الدولي، وأكد أنه رغم الاحتمالات الضعيفة لا يزال يعتقد بوجود فرصة لتحقيق السلام، وأن تركيا هي الدولة الأكثر اجتهاداً في العالم لمنع نشوب الحرب، وتسعى لحل الأزمات بالطرق السلمية، وقال أيضاً أن الاستعدادات قد بدأت لعقد قمة لدول جوار العراق في إسطنبول بمشاركة ست دول مجاورة للعراق، مشيراً إلى أن هذه القمة قد تُعقد على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الوزراء، كما قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بإطلاع نوابها ونواب أحزاب المعارضة على التطورات المستجدة بشأن أزمة العراق، إذ أكد عبدالله غُل أنهم فعلوا كل ما بوسعهم لحل الأزمة بسلام ولكن دون جدوى، وأن تركيا أصبحت ملزمة بحماية مصالحها على المدى المتوسط والبعيد. (Arı, 2004, p. 67)، وفي إجتماع عقده عبدالله غُل في مقر وزارة الخارجية في أنقره مع رؤساء تحرير الصحف، حضره وزير الدفاع الوطني وجدي غونول Vecdi Gönül ووزير الخارجية يشار ياكيش Yaşar Yakış، تم إطلاع الصحفيين على آخر المستجدات بشأن العراق، وخلال الاجتماع الذي استمر لمدة (ساعة و١٥ دقيقة)، أشار عبدالله غُل إلى أن الآمال في السلام بالعراق قد تلاشت، وأن تركيا ستقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بما يتماشى مع مصالحها الوطنية العليّا وأمنها القومي، مؤكداً على أن تركيا كانت الدولة التي بذلت أكبر جهد لمنع نشوب الحرب في العراق، وأنه لا توجد دولة أخرى في العالم جربت جميع السبل من أجل السلام كما فعلت تركيا، وقال إننا لم نعد مذنبين بعد الآن، وأن مخاوفنا بشأن الأوضاع في العراق لا يمكن تجاهلها، وشدد عبدالله غُل على أن تركيا فعلت كل ما في وسعها، وأنه لم يعد هناك ما يمكن فعله من أجل السلام، لأن مصالح تركيا أصبحت على المحك. (Aytulu, 2005, p. 53).قدم رئيس الوزراء التركي عبدالله غُل في ١ آذار ٢٠٠٣ المذكرة الحكومية إلى أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، وقد نصت المذكرة على التصويت بالسماح لعبور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية للمشاركة في الحرب على العراق، وفي إجتماع منفرد مع أعضاء كتلة حزب العدالة والتنمية، داخل أروقة المجلس الوطني التركي الكبير، طلب عبدالله غُل من أعضاء حزبه التصويت وفق ما تمليه عليهم ضمائرهم، وإبداء آرائهم وملاحظاتهم بشأن المذكرة الحكومية، وقال لهم من يرى إن هذا الأمر غير صحيح ولا يمكن الموافقة عليه فليصوت بالرفض، وفي المقابل كان موقف رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان على النقيض من موقف عبدالله غُل، إذ إتبع رجب طيب أردوغان سياسة

براغماتية قائمة على حماية المصالح مع الغرب، وطلب من أعضاء حزبه التصويت بالموافقة على المذكرة، وذلك بهدف الحصول على المكاسب والمساعدات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية، لمعالجة الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها تركيا، فضلاً عن مساعدة الولايات المتحدة لتركيا في الضغط على دول أوربا وتسريع إجراءات الإنضمام للإتحاد الأوربي، وتعزيز أواصر الصداقة من خلال كسب ثقة المجتمع الغربي حول نهج وسياسة حزب العدالة والتنمية المنفتحة على الحوار والتعاون مع كافة الأطراف الدولية، ولكن أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير لاسيما أعضاء كتلة حزب العدالة والتنمية، ساروا مع وجهة نظر عبدالله غُل وصوتوا برفض المذكرة الحكومية، وعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية كممر ينطلق منه العدوان على بلد جار ومسلم، مرتبط مع تركيا بالتاريخ والمصالح المشتركة. (Göz, 2016, p. 10_15).

ب_ دور عبدالله غُل السياسي ٢٠٠٣_٢٠٠٧: أُجريت تعديلات قانونية في أواخر شهر كانون الأول ٢٠٠٢ تم بموجبها رفع الحظر السياسي المفروض على رجب طيب أردوغان، والسماح له بالمشاركة في الإنتخابات التشريعية، وهذا ما مكنه من المشاركة في إنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير التي جرى إعادتها بولاية سيرت Siirt (جنوب شرق الأناضول) في ٩ آذار ٢٠٠٣، وقد حصل رجب طيب أردوغان على ما نسبته (٨٥٪) من مجموع أصوات الولاية، ليصبح بذلك نائباً برلمانياً عن مدينة سيرت بالدورة النيابية الـ (٢٢)، عندها استقالت حكومة عبدالله غُل الـ (٥٨) في ١١ آذار ٢٠٠٣، وقام رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر في اليوم نفسه بتكليف رجب طيب أردوغان بتشكيل الحكومة التركية الـ (٥٩)، إذ أُعلن عن إكمال تشكيلتها في ١٤ آذار ٢٠٠٣ وأصبح عبدالله غُل نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية في الحكومة الثانية لحزب العدالة والتنمية، كما ترأس مجلس مكافحة الإرهاب، وفريق التفاوض مع الإتحاد الأوربي من خلال متابعة الإصلاحات الرامية لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي. (Şafak, 2003, p. 1_4)أدى عبدالله غُل دوراً بارزاً ومحورياً في السياسة الداخلية التركية، وكذلك الخارجية من خلال تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي، وبلدان العالم العربي والإسلامي والشعوب الناطقة باللغة التركية، فضلاً عن مساهمته في تعزيز الروابط والعلاقات مع الدول المجاورة والمساهمة في تفعيل دور المنظمات الدولية للقيام بأنشطة إنسانية تخدم دول العالم، وفي إجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بالعاصمة الإيرانية طهران في شهر آيار ٢٠٠٣، دعا عبدالله غُل إلى إصلاحات جذرية وجادة في دول العالم الإسلامي، وقد لاقت دعوته أصداء واسعة في الشرق والغرب (Göz, 2016, p. 33)زار تركيا في ٨ آذار ٢٠٠٤ عدد من وزراء الخارجية الأوربيين والمسؤولين البارزين بالاتحاد الأوربي، أبرزهم وزير الخارجية الهولندي بين بوت Ben Boot ووزير الخارجية الإيرلندي بريان كوين Brian Cowen والأمين العام لمجلس الإتحاد الأوربي والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك خافير سولانا Javier Solana وعضو المفوضية الأوربية غونتر فيرهوغن Günter Verheugen، وخلال هذه الزيارة التقوا بوزير الخارجية التركية عبدالله غُل، وطالبوا بضرورة اتخاذ تركيا لخطوات من شأنها أن تعجل الإنضمام للإتحاد الأوربي، من خلال التزام تركيا بتحسين سجلها في حقوق الإنسان والديمقراطية، مما يساهم في تعزيز سمعتها على الساحة الدولية. (Özdemir, 2012, p. 199). وفي تلك المدة أيضاً أثنى عبدالله غُل على خطة الأمين العام للأُمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan (١٩٩٧_٢٠٠٦)، بشأن توحيد جزيرة قبرص بين شطريها الشمالي (التركي) والجنوبي (الرومي)، من خلال استفتاء يجري بين سكان الشطرين في نيسان ٢٠٠٤، وأعتبر عبدالله غُل خطة كوفي عنان محاولة جادة للتوصل إلى حل، ولكن تلك الخطة لم يكتب لها النجاح بسبب معارضة ما نسبته (٦٥٪) من سكان قبرص الشمالية، فضلاً عن معارضة ما نسبته (٧٥٪) من سكان قبرص الجنوبية، ورفضهم الإندماج تحت مسمى جمهورية قبرص المتحدة. (Budak, 2008, p. 235)عُقد إجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي الناتو NATO، قبل الإنتخابات التشريعية الفلسطينية المقرر إقامتها في ١٧ تموز ٢٠٠٥، وكان من بين المواضيع الهامة المطروحة على جدول الأعمال مناقشة موضوع مشاركة حركة المقاومة الإسلامية حماس في تلك الإنتخابات، إذ عارضت بعض الدول الأوربية مشاركة حركة حماس في الإنتخابات، متهمين إياها بممارسة أنشطة إرهابية، ولكن في هذا الإجتماع رفض عبدالله غُل هذه الإتهامات وأعرب عن رأيه بضرورة إنخراط حماس بالعمل السياسي من خلال مشاركتها بالحكم في فلسطين، مؤكداً إن الطريق والنهج الذي يدفع حماس للتخفيف من عملها العسكري يتم عبر مشاركتها بالعملية السياسية، وأضاف إذا ما اعترضت دول الناتو على ذلك الإجراء، فسيكون ذلك دافعاً قوياً لحماس في مواصلة النشاط العسكري المكثف، وبعد مناقشات طويلة أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس Condoleezza Rice تأييدها لرأي عبدالله غُل، وطلبت من دول الناتو دعم مقترح مشاركة حماس في الإنتخابات، وبعد التأجيل لعدة أشهر أُجريت الإنتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٦، والتي نتج عنها فوز حركة حماس في تلك الإنتخابات، وبعد إعلان النتائج النهائية ألقى عبدالله غُل تصريحات صحفية عبر وسائل الإعلام التركية والعالمية، وجه من خلالها رسائل لحركة حماس بشأن الطريق الذي ينبغي أن تسلكه، ولغة الخطاب الذي يجب أن تتبناه، مؤكداً إنها أصبحت طرفاً أساسياً لا يستهان به في العملية السياسية في فلسطين، وحثها على السلام والإبتعاد عن العنف، وعدم الإنحراف عن الطريق الصحيح الذي يخدم القضية الفلسطينية. (Bulaç,

(2007, p. 68. وبعد عشرين يوم من الإنتخابات وتحديداً في ١٦ شباط ٢٠٠٦، ذهب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل مع وفد من الحركة إلى تركيا، بناءً على دعوة موجهة من قيادات حزب العدالة والتنمية الحاكم، وقد استضاف عبدالله غُل خالد مشعل والوفد المرافق له في المقر العام لحزب العدالة والتنمية في العاصمة التركية أنقرة، وقدم له بعض الآراء والمقترحات التي ينبغي على قيادات الحركة القيام بها في تلك المرحلة، إذ أعرب عبدالله غُل خلال كلمته عن أهمية فوز حماس بالسلطة بطريقة ديمقراطية، مشيرًا إلى أنهم لم يعودوا يمثلون من قام بالتصويت لحماس فقط، وإنما يمثلون جميع شعب فلسطين، وأشار إلى أن هذه المسؤولية كبيرة، وأنه يجب على حماس أن تكون في تضامن مع جميع الأطراف السياسية الفلسطينية، وأشار عبدالله غُل إلى أن هناك قلقًا دوليًا حول حماس، وأن تقديم أي حلول سياسية سيكون في صالحهم، لأن السلام ضروري للجميع، وأنه يجب على حماس أن تثبت أنها الشريك الأمثل لـ (إسرائيل) والعالم، وختم عبدالله غُل حديثه بالتأكيد على ضرورة تبني رفض حماس للعنف ورغبتها في العيش بسلام، وأنه من الأفضل لها بداية مرحلة جديدة مع (إسرائيل) لتثبت من خلالها للعالم أجمع أنها شريك موثوق به. (Can, 2013, p. 157).

ثالثاً: دور عبدالله غُل السياسي ٢٠٠٧_٢٠١٤.

أ_ إنتخاب عبدالله غُل رئيساً للجمهورية التركية ٢٠٠٧_٢٠١٤: أعلن عبدالله غُل في ٢٨ شباط ٢٠٠٧ رغبته بالترشح لمنصب الرئيس الـ (١١) للجمهورية التركية، لأن الرئيس الـ (١٠) أحمد نجدت سيزر تنتهي مدته الرئاسية في ١٦ أيار ٢٠٠٧، وقد أعلن المجلس الوطني التركي الكبير إن أخر موعد لإستلام طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية سيكون في ٢٥ نيسان ٢٠٠٧، وإن الجولة الأولى للإنتخاب ستجري في ٢٧ نيسان ٢٠٠٧، وبحسب المادة (١٠٢) من الدستور التركي فإن المرشح الفائز بمنصب رئيس الجمهورية يشترط حصوله في الجولتين الأولى والثانية من التصويت على الأغلبية المطلقة لأصوات أعضاء المجلس (أغلبية الثلثين ويعني أصوات ٣٦٧ نائب من مجموع ٥٥٠ نائب)، وفي حال عدم تحقيق الأغلبية المطلقة في الجولتين الأوليتين، يتم إجراء جولتين أخيرتين ويشترط فيهما حصول المرشح على الأغلبية البسيطة من أصوات أعضاء المجلس (أغلبية النصف + ١ ويعني أصوات ٢٧٦ نائب من مجموع ٥٥٠)، وفي ٢٠ نيسان ٢٠٠٧ أُثير الكلام في الأوساط الإعلامية، حول عدم إمكانية عبدالله غُل من الترشح لرئاسة الجمهورية، معللين ذلك بسبب إرتداء زوجته خير النساء للحجاب، وفي حالة فوزه فإن السيدة الأولى في قصر جانقايا ستكون محجبة، وهذا ما لا تسمح به المؤسستين العسكرية والقضائية، بوصفهما مؤسستين حاميتين للدستور ومسؤولتين عن ضمان وسلامة تطبيقه بالشكل الصحيح. (Karaca, 2022, p. 37_38). وبهذا الصدد أعرب رئيس هيئة أركان الجيش التركي يشار بويوكانيت Yaşar Büyükanıt (٢٠٠٦_٢٠٠٨) في ٢١ نيسان ٢٠٠٧، عن أمله في أن يتم إنتخاب رئيس جمهورية يلتزم بأُسس الجمهورية ومبادئها العلمانية التي أرساها مصطفى كمال اتاتورك، عندها رد رئيس الوزراء ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، على تصريح رئيس هيئة الأركان في ٢٤ نيسان ٢٠٠٧، وأعلن خلال إجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية إن عبدالله غُل شريكاً سياسياً لنا ومساهماً في تأسيس حزبنا وسار معنا في نفس الطريق منذُ البداية، ومن هنا نعلن ترشيحه لمنصب الرئيس الـ (١١) للجمهورية التركية، وفي ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ أجريت الجولة الأولى من الإنتخابات، شارك فيها (٣٦١) نائب أغلبهم من حزب العدالة والتنمية، وحصل عبدالله غُل في تلك الجولة على (٣٥٧ صوت)، وكان هناك حزبان فقط ممثلان في البرلمان هما حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري (الذي أسسه مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٣) الذي رفض غالبية أعضائه حضور جلسة الإنتخاب، وبعد إنتهاء الجلسة قدم نواب حزب الشعب طلباً للمحكمة الدستورية لإلغاء نتائج الجولة الأولى، بحجة إن النصاب القانوني لإنعقاد جلسة الانتخاب لم يتحقق لأن الحضور كانوا أقل من (٣٦٧ نائباً)، كما نشرت رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش في ساعات متأخرة من مساء يوم الإنتخاب، بياناً أو مذكرة ألكترونية على موقعها في الأنترنت تُحذر من مغبة المساس بعلمانية الدولة، وتوجه إنذاراً صريحاً للحكومة والبرلمان التركي بشأن ما ينبغي أن يكون عليه الرئيس، كما خُتم البيان بالتأكيد على موقفهم الرافض من إنتخاب رئيس ترتدي زوجته الحجاب. (Ö.Devran, 2016, p. 16_17)قامت المحكمة الدستورية في ١ أيار ٢٠٠٧ بإلغاء نتائج الإنتخابات، مؤيدةً بذلك الطعن الذي قدمه نواب حزب الشعب الجمهوري في عدم تحقق النصاب الكامل لإنعقاد الجلسة الأولى لإنتخاب الرئيس، عندها قرر البرلمان تقديم موعد الإنتخابات النيابية المقرر إقامتها في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ وجعلها انتخابات مبكرة في ٢٢ تموز ٢٠٠٧، وقد شارك فيها (٨٥٪) من أبناء الشعب التركي، ونتج عنها فوز حزب العدالة والتنمية بـ (٣٤١ مقعد) بنسبة (٤٦,٦٪ من الأصوات الصحيحة قياساً بـ ٣٤٪ في إنتخابات ٢٠٠٢)، وقد فُسرت تلك النتائج على إنها ردة الفعل من الشعب التركي على بيان هيئة أركان الجيش الذي يعرقل إنتخاب عبدالله غُل رئيساً للبرلمان، حيث وصفت صحيفة أكشام Akşam في إفتتاحيتها هذا الفوز بـ(الثورة الشعبية الثالثة)، بينما وصفته صحيفة صباح بـ (بيان الشعب)، وقالت صحيفة راديكال Radikal إنه (إنذار الشعب)، وصحيفة تقويم وصفته بـ (الثورة البيضاء)، أما صحيفة ستار وصفته بـ (رد الصندوق)، وصحيفة بوستا

Posta عنونت الخبر بعبارة (الشعب قال حزب العدالة والتنمية)، في حين وصفته صحيفة زمان بعنوان (الكلمة الأخيرة للشعب). (Devran, 2007, p. 117). أُنتخب عبدالله غُل في تلك الإنتخابات للمرة الخامسة على التوالي نائباً في البرلمان عن ولاية قيصري، وأعتبر النتيجة المذهلة التي حققها حزب العدالة والتنمية رسالة واضحة من الشعب التركي بشأن ترشحه، ليعلن في بث تلفزيوني مباشر عن خبر ترشحه لرئاسة الجمهورية، وقد وُضِع خبر ترشيح عبدالله غُل على جدول أعمال المجلس، بجلسته الثانية المنعقدة في ١٣ آب ٢٠٠٧، الأمر الذي أثار امتعاض أعضاء حزب الشعب من هذا اقرار، وجعلهم يثيرون الإتهامات ضد عبدالله غلُ بحجة إنه ينتمي لحركة الرؤية الوطنية، فضلاً عن مشاركته في إدارة حزبي الرفاه الفضيلة المحظورين بسبب مناهضة العلمانية، وعلى الرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بـ (٣٤١ مقعداً) ولكنه لم يكن بمقدوره إيصال عبدالله غُل إلى رئاسة الجمهورية، وكان حزب الحركة القومية هو الحزب الثالث الذي دخل البرلمان في إنتخابات ٢٠٠٧ بعد تجاوزه العتبة الإنتخابية، وقد أعلن زعيمه دولت باهتشلي Devlet Bahçeli إن نواب حزبه سيدخلون جلسة التصويت على إنتخاب رئيس الجمهورية ويمنعون الإخلال بالنصاب، لذا أُجريت إنتخابات الجولة الأولى في ٢٠ آب وحصل فيها عبدالله غُل على (٣٤١ صوت)، وفي الجولة الثانية التي أُجريت في ٢٤ آب حصل عبدالله غُل على (٣٣٧ صوت)، وفي الجولة الثالثة التي أُجريت في ٢٨ آب ٢٠٠٧ والتي شارك فيها (٤٤٨ نائباً)، حصل عبدالله غُل على (٣٣٩) صوتاً ليصبح الرئيس الـ (١١) للجمهورية التركية. (Devran, 2007, p. 118).

وبعد يومين من إنتخاب عبدالله غُل رئيساً للجمهورية وتحديداً في ٣٠ آب ٢٠٠٧، وجهت له رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش التركي، دعوة رسمية من أجل حضور إحتفالات الذكرى الـ (٨٥) لمعركة النصر الكبير على القوات اليونانية (آخر معارك حروب الإستقلال ٢٦_٣٠ آب ١٩٢٢)، ولكن رئاسة الأركان لم توجه دعوة لزوجة عبدالله غُل للحضور معه، لأنها ترتدي الحجاب الذي تعتبره المؤسسة العسكرية مخالفة صريحة لأُسس النظام العلماني في الجمهورية التركية. (Akyıldız, 2010, p. 8).

ب_ موقف المعارضة التركية من بعض الإجراءات السياسية أثناء مدة رئاسة عبدالله غُل ٢٠٠٧_٢٠١٤:

١_ أُثير الجدل حول مدة الولاية الرئاسية لحكم عبدالله غُل، إذ إن الحكومة التركية أرسلت قبل ثلاث أشهر من إنتخابه وتحديداً في ٣١ أيار ٢٠٠٧ مقترح القانون المرقم (٥٦٧٨) إلى المجلس الوطني التركي الكبير لمناقشته والذي ينص على تحويل نظام الحكم في تركيا من برلماني (السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء) إلى نظام شبه رئاسي (السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) وبموجب هذا القانون تتحدد مدة حكم رئيس الجمهورية بـ (٥ سنوات) بدلاً من (٧ سنوات)، وبعد موافقة أعضاء البرلمان على القانون، تم نشره بالجريدة الرسمية في ١٦ حزيران ٢٠٠٧، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد عرضه على الإستفتاء الشعبي ليصبح ساري المفعول، لذا صوت عليه أبناء الشعب التركي في الإستفتاء الذي جرى في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٧، وتم نشره في الجريدة الرسمية في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٧، ليدخل حيز التنفيذ ويتم بموجبه تعديل مدة ولاية رئيس الجمهورية. (Doğanoğlu, 2011, p. 89). وبعد هذا التعديل صرحت المتحدثة باسم حزب الشعب الجمهوري بيرغول آيمن غولر Birgül Ayman Güler ورئيس حزب الحركة القومية دولت باهتشلي، إن مدة رئاسة عبدالله غُل هي (٥ سنوات) وليس (٧ سنوات)، عندها صرح مصطفى إليتاش Mustafa Elitaş (نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية داخل البرلمان التركي)، إن مدة ولاية الرئيس عبدالله غُل لهذه الدورة تحديداً هي (٧ سنوات) وليس (٥ سنوات) ولا يمكن تعديلها نهائياً، وإن أي محاولة للحديث بخلاف ذلك ستكون تداعياته خطيرة تصل إلى الإنقلاب، وعندما تم توجيه الإستفسار للمحكمة الدستورية من قبل نواب حزبي الشعب والحركة القومية، لبيان الرأي بشأن مدة حكم عبدالله غُل، وأثناء إنعقاد جلسة المحكمة لمناقشة الإستفسار، أدلى عبدالله غُل بتصريح صحفي موجز أوضح فيه إن أي قرار سيصدر من المحكمة الدستورية سأُطبقه مهما كان، عندها خرج مقرر المحكمة الدستورية علي رضا تشوبان Ali Rıza Çoban وأدلى بتصريح صحفي قال فيه إن مدة ولاية الرئيس عبدالله غُل (٧ سنوات) وليس (٥ سنوات)، لأنه أُنتخب عن طريق أعضاء البرلمان وقبل دخول التعديل الدستوري على نظام الحكم وتحويله من برلماني إلى شبه رئاسي حيز التنفيذ، مؤكداً إن مدة الـ (٥ سنوات) ستطبق على الولاية الرئاسية القادمة وليست الحالية. (Çelebi, 2012, p. 78).

٢_ قام عبدالله غُل أثناء مدة رئاسته بإصدار عفو رئاسي عن نجم الدين أربكان الذي فُرضت عليه الإقامة الجبرية منذُ إغلاق حزب الرفاه عام ١٩٩٨، واتهامه بقضية المليار ليرة المفقودة، حيث ذكر الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية، إن الرئيس عبدالله غُل طلب من اللجان الطبية التابعة لمعهد الطب الشرعي بفحص الحالة الصحية لنجم الدين أربكان، وبعد الفحص والمعاينة أعدت اللجنة الطبية تقريراً أشارت من خلاله إلى ضرورة إنهاء العقوبة عن نجم الدين أربكان، وقد أُرسل التقرير إلى وزارة العدل في ١٥ آب ٢٠٠٨، وعلى إثر ذلك أصدر الرئيس عبدالله غُل عفواً عن نجم الدين أربكان وإلغاء عقوبة الإقامة الجبرية المفروضة بحقه، إستناداً إلى المادة (١٠٤) من الدستور التركي التي عدت الحالة الصحية لنجم

الدين أربكان تتدرج ضمن بند (الأمراض المزمنة والعجز الصحي الدائم)، وقد عبر رئيس حزب السعادة رجائي كوتان باسمه واسم حركة الرؤية الوطنية التي يتزعمها نجم الدين أربكان عن شكره وتقديره للرئيس عبدالله غُل لإصداره هذا القرار الجريء والشجاع. (Akça, 2019, p. 8).

٣_ اتهمت المعارضة التركية الرئيس عبدالله غُل بأنه لم يكن رئيساً لكل الأتراك بل كان رئيساً لأنصار حزب العدالة والتنمية، ووصفته بأنه كاتب عدل عند رجب طيب أردوغان، لأنه لم يستخدم حق النقض (الفيتو) الرئاسي سوى (٤ مرات) فقط طوال مدة رئاسته (٢٨ آب ٢٠٠٧_٢٨ آب ٢٠١٤)، ومرر أغلب القوانين التي طلبتها الحكومة والبرلمان، وبضمنها القوانين الجدلية التي تتعارض مع المبادئ الثابتة التي تأسست على ضوئها الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، وقد رد عبدالله غُل على هذه الإتهامات التي تفتقر للمصداقية، موضحاً إنه كان رئيساً لكل الأتراك ولم يكن ظلاً أو تابعا أوكاتباً للعدل عند رجب طيب أردوغان، وأوضح إنه عند إندلاع أحداث متنزه غيزي Gezi (التي إندلعت ضد حكومة رجب طيب أردوغان في ليلة ٢٧_٢٨ أيار ٢٠١٣، والتي كادت أن تسقط الحكومة بسبب إحتجاج سكان منطقة بيوأوغلوا Beyoğlu ومنطقة التقسيم في إسطنبول على قيام الحكومة بقطع الأشجار من أجل إنشاء وتطوير بعض المشاريع التنموية في المنطقة) طلب من حكومة رجب طيب أردوغان اللجوء لمنطق الحوار والتفاهم وعدم استخدام العنف في قمع الإحتجاجات، وعندما صرح رجب طيب أردوغان إن المحتجين مجموعة لصوص وسيتم تأديبهم وإسكاتهم عبر صناديق الإقتراع بعد (١٠ أشهر) في إشارة إلى (إنتخابات المجالس البلدية المقرر إقامتها في ٣١ آذار ٢٠١٤) رد عليه عبدالله غُل بالقول إن الديمقراطية ليست إنتخابات فقط، وإنما حرية الرأي والتعبير وقبول وجهات النظر مع من تختلف معهم تمثل جوهر الحرية والديمقراطية (AbdullahGül, 2014, p. 104_105). وأضاف عبدالله غُل أيضاً في رده على إتهامات المعارضة، إنه على الرغم من وقوفه إلى جانب حكومة أردوغان عندما أُتهم وزرائها بالضلوع في قضية فساد مالي وإداري في الحادثة المعروفة بقضية ١٧ كانون الأول ٢٠١٣ والتي أصدرت على إثرها النيابة العامة وأحد القضاة أوامر إعتقال بحق وزراء في حكومة اردوغان، و قد أُتهم بلال نجل أردوغان بهذه العملية أيضاً، وفي ٢٥ كانون الأول ٢٠١٣ أكتشفت المخابرات التركية مخططاً سرياً مفاده إن هذه العملية يقف ورائها بعض القضاة ورجال الأمن المرتبطين بـ(حركة الخدمة التابعة لرجل الدين التركي المقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية فتح الله غولن)، والهدف منها تشويه سمعت حكومة أردوغان وإثارة الرأي العام ضدها من أجل إسقاطها، فقد أيد عبدالله غُل إجراءات الحكومة التركية في تنظيف المؤسسات الأمنية والقضائية من بقايا الدولة العميقة، وأكد أن تركيا دولة ديمقراطية لا ينبغي أن تكون فيها دولة متغلغلة بداخل دولة، ولكنه في الوقت نفسه رفض عبدالله غُل سياسة أردوغان في إجبار وزارة الإتصالات على فرض حظر ورقابة على مواقع التواصل الإجتماعي لكي يتم الحد من آثار إنتشار أخبار تلك القضية، لكي لا تجد لها تفاعل أو أصداء واسعة لدى الرأي العام التركي والعالمي، وبسبب ذلك الحظر قام عبدالله غُل بتحدي قرارات الحكومة وكسر الحظر المفروض على الوصول لمواقع التواصل، من خلال تغريدته على صفحته الرسمية في منصة X (تويتر سابقاً)، وقدد جدد في تلك التغريدة دعوته للحكومة بفسح المجال لحرية التعبير، كما هدد في نفس الوقت بنقض القانون الذي يهدف لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي المقدم من الحكومة عن طريق البرلمان، وطالب بإجراء تعديلات جذرية على القانون حتى تتم الموافقة عليه من قبلهِ، كما أوضح عبدالله غُل في رده على المعارضة إن السيد أردوغان أعرب عن عدم إحترامه لقرار المحكمة الدستورية بشأن إلغاء قرار الحظر المفروض على مواقع التواصل الإجتماعي، بينما أنا أعربت عن احترامي لقرار المحكمة، وبين كذلك إن السيد أردوغان يُفضل نظام الحكم الرئاسي، بينما أنا أعلنت عن رفضي له، وأبلغتهُ إن نظام الحكم البرلماني هو الأفضل والأمثل للجمهورية التركية، مؤكداً إن كل هذه المواقف وغيرها ينبغي أن تتنبه لها المعارضة، وتدرك جيداً إن عبدالله غُل له رأيه وشخصيته المستقلة بمعزل عن الآخرين ولم ولن يكون تابعاً أو ظلاً لأردوغان أو غيره. (Güll, 2014, p. 25_26).

ت_ موقف عبدالله غُل من بعض الإجراءات السياسية التي قام بها رجب طيب أردوغان ٢٠٠٧_٢٠١٤: أرسلت حكومة أردوغان في كانون الثاني ٢٠١٢ مشروع قانون إلى البرلمان يتضمن إعداد مسودة قانون الإنتخابات الرئاسية، وكانت من ضمن بنود هذا القانون عدم إمكانية إعادة إنتخاب من سبق لهم تولي منصب الرئيس، وبعد إبلاغ عبدالله غُل بهذا الخبر من بعض المقربين منه، قام بالإتصال بوزير العدل سعدالله إرغين Sadullah Ergin وأخبره بأن هذا البند القانوني يمكن حله بالتفاهم مع أردوغان ودياً دون اللجوء للتشريع القانوني، لأن هذا البند إذا ما تم تشريعه يمكن أن يُسبب سوء فهم في وسائل الإعلام وأوساط الرأي العام، مما سينعكس سلباً ويؤدي لإلحاق الأذى والضرر المعنوي بعبدالله غُل على الصعيد الشخصي، وبعد نقاش سعدالله إرغين مع أردوغان بشأن هذا الموضوع رفض الأخير الفكرة وأصر على تقديمه للبرلمان من أجل التصويت عليه بشكل قانوني، ليقوم البرلمان بالتصويت عليه في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢ وإحالته إلى مكتب رئيس الجمهورية عبدالله غُل للمصادقة عليه، وبدوره قام الأخير بالمصادقة عليه دون تردد، ولم يستخدم حق النقض (الفيتو) لرفض القانون، كما إنه لم يرسله إلى المحكمة العليا للبت بمدى دستوريته، وعندما سُئل من مستشاريه لماذا لم تستخدم حق النقض وترفض القانون، قال لهم إنه لن يسمح لأحد بالقول إن عبدالله غُل مهووس

بالسلطة، وعلى الرغم من عدم رفض عبدالله غُل للقانون ولكن أعضاء حزب الشعب الجمهوري أعتبروا هذا البند القانوني جائر وتعسفي، فقاموا بتقديم طلب إلى المحكمة العليا في آذار ٢٠١٢، وعندما تأكدت المحكمة من عدم دستوريته، قامت بإلغاءه مما سبب الألم والحزن الكبير لعبدالله غُل، لأن الطعن في هذا البند القانوني تقدم به نواب من حزب الشعب الجمهوري المعارضين لآراءه وتوجهاته، وتمنى لو إن من تقدم به نواب حزب العدالة والتنمية القريبين منه في الفكر والمنهج. (Sever, 2015, p. 122_123)وكان السبب الأُخر الذي أدى لغضب عبدالله غُل وحزنه من تصرف أردوغان تصريح الأُخير قُبيل انتخابه رئيساً للجمهورية، حيث قال في تجمع إنتخابي حاشد إن يوم الإنتخاب في ١٠ آب ٢٠١٤ سيكون نهاية لتاريخ الوصاية على هذا البلد، مما أدى لشعور عبدالله غُل بالحزن والخيبة من هذا التصريح متسائلاً هل يعتقد السيد أردوغان إن فترتنا الرئاسية كانت تحت الوصاية؟ وذكره بجلسات إنتخابه لمنصب الرئيس في عام ٢٠٠٧، وتكرار إعادة الجولات وما رافقها من صراعات وتحديات مع المؤسسة العسكرية والقضائية، كانت تمثل بداية النهاية للوصاية على تركيا، وليست الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤، لأن هذه الإنتخابات أُزيلت منها المعوقات وأصبح فيها الطريق معبداً أمام السيد أردوغان. (Sever, 2015, p. 168)كان يوم ١١ آب ٢٠١٤ علامة فارقة في تاريخ العلاقة بين عبدالله غُل ورجب طيب أردوغان، ففي هذا اليوم وجه عبدالله غُل دعوة للصحفيين للحضور إلى قصر الرئاسة جانقايا، وقد تم سؤاله عن خططه التي ينوي القيام بها بعد تسليم الرئاسة للسيد أردوغان، فأجابهم بأنه سيعود مجدداً إلى صفوف حزب العدالة والتنمية الذي ساهم بتأسيسه مع رفاقه، وهذا أمر طبيعي بالنسبة له، لذلك بدأت وسائل الإعلام بنشر الأخبار العاجلة عن هذا التصريح، مما سبب الحيرة والدهشة لدى أعضاء اللجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية، المجتمعون لتحديد موعد عقد مؤتمر إستثنائي لإنتخاب رئيس جديد للحزب، بدلاً من رجب طيب أردوغان الذي أُنتخب رئيساً للجمهورية، ونتيجة لهذه التصريحات التي أدلى بها عبدالله غُل، طلب أعضاء اللجنة المركزية تأجيل إنتخاب رئيس جديد للحزب، ولكن أردوغان رفض التأجيل وأعلن إن يوم ٢٧ آب ٢٠١٤ هو موعد إجراء المؤتمر الإستثنائي لإنتخاب رئيس جديد للحزب، أي قبل يوم واحد من تسليم عبدالله غُل مهام رئاسة الجمهورية إلى رجب طيب أردوغان، وقد فسر عبدالله غُل توقيت إختيار هذا الموعد هو لرغبة أردوغان في منعه من العودة لرئاسة الحزب، وكان هذا الإجراء نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بينهما. (Karaca, 2022, p. 82_83)لقد كان عبدالله غُل غاضباً من هذا التصرف الذي أتخذهُ أردوغان وبقية رفاقه من أعضاء اللجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية، وقال في إجتماع وداعه للمقربين منه في القصر الرئاسي في ١٩ آب ٢٠١٤، إنه يتفهم جيداً الأسباب التي دفعت أعضاء حزب الشعب الجمهوري لعدم التصويت له في إنتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧، ولكنه يعارض بشدة المصاعب والإهانات والظلم الذي تعرض له من أعضاء حزبه أثناء مدة رئاسته للجمهورية، وآخرها إختيارهم توقيت إجراء إنتخابات رئاسة الحزب قبل يوم من إنتهاء مدته الرئاسية، وهذا يعني إنهم لا يرغبون بوجوده في الحزب، وفي هذا الشأن أستشهد عبدالله غُل بمقولة للأمير عثمان بن أرطغرل عندما قال لأبناء قبيلة الطاي التي ينتمي لها **((أنا أكثر تركيةً منكم))**، في إشارة منه (على إنه أكثر إنتماءً لحزب العدالة والتنمية من جميع أعضائه الحاليين حتى وإن لم يعود لرئاسته)، وأوضح عبدالله غُل إنه هو شخصياً من أدخل المرشح الحالي لرئاسة حزب العدالة والتنمية إلى عالم السياسة، ويقصد بذلك أحمد داوود أوغلوا Ahmet Davutoğlu (رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء التركي ٢٠١٤_٢٠١٦). (Sever, 2015, p. 169). وكانت السيدة خير النساء غُل زوجة السيد عبدالله غُل غاضبة جداً، وأعربت عن إستيائها من بعض الشخصيات المحسوبة على حزب العدالة والتنمية لأنهم أزعجوا زوجها، وقد أوضحت إن زوجها كان يلتزم الصمت لكي لا ينزعج من بعض التصريحات المستفزة، وكان يزيل الصحف من أمامه ويغلق الأنترنت لضمان عدم قراءة الأخبار، وقالت أيضاً إن في هذه المدة ميّزنا بين الأصدقاء الحقيقيين والمزيفين، كما بيّنت ان تلك المدة كانت أصعب حتى من المدة التي رفضت فيها المؤسسة العسكرية ترشيحه لمنصب الرئيس بسبب إرتدائها للحجاب، معتبرةً إن الظلم الذي تعرض له زوجها جاء ممن كان يحسبهم مقربون له، كما صرحت أيضاً إن زوجها لن يبقى صامتاً إلى الأبد، لأنه سيضطر إلى التحرك والرد القاسي على كل من حاول النيّل منه. (Yetkin, 2014, p. 93)بعد مغادرة عبدالله غُل لمنصب رئاسة الجمهورية لم يعد للحياة السياسية، بل استمر في متابعة قضايا التنمية الإسلامية والمجتمعية وتقديم بعض النصائح والمشورات السياسية والاقتصادية لأصدقائه، وكذلك متابعة القضايا الداخلية للمجتمع التركي، وقضايا الثقافة والشباب، فضلاً عن متابعة الرياضة بشغف كبير لاسيما وهو من مشجعي نادي بيشكتاش BeşiktaşJ.K التركي، وقد طلب في إحدى تغريداته على موقع التواصل الإجتماعي تويتر، من القائمين على شؤون تركيا (في إشارة إلى رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان)، إلى ضرورة الإنتباه لمشاكل تركيا الداخلية والقيام بإصلاحات جذرية على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، وقال إنه لا يعول كثيراً ولا يصدق ما يُقال عن نظرية المؤامرة المزعومة التي تتعرض لها تركيا، مبيناً إن حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من حكمه جعل تركيا دولة ذات سمعة عالمية يشار لها بالبنان في كافة المحافل، وإن تلك النجاحات قد تحققت

بتظافر جهود جميع كوادر الحزب وقياداته وأبناء الشعب التركي، ولكن المشكلات الداخلية بدأت تظهر في العقد الثاني من حكم الحزب، داعياً إلى ضرورة تصحيح المسار قبل فوات الأوان، وأعرب عن أمله في نجاح القائمين على شؤون البلد بتجاوز التحديات. (Akça, 2019, p. 9).

ث_ نتاجات عبدالله غُل ومؤلفاته السياسية: كان للرئيس التركي عبدالله غُل (٥ مؤلفات سياسية) وهي كالآتي:

١_ آفاق السياسة الخارجية التركية في القرن الجديد: والذي خصص فيه للقراء جزء كبير من خطاباته داخل تركيا وخارجها عندما كان وزير للخارجية ونائب لرئيس الوزراء، وقد تم نشر هذا الكتاب لأول مرة في عام ٢٠٠٧ بعد إنتخابه رئيساً للجمهورية، وتم طبعه في دار شؤون رئاسة الجمهورية التركية، يحتوي الكتاب على خطابات عبدالله غُل حول السياسة الخارجية خلال الأربع سنوات والنصف الأخيرة قبل نشره، من خلال تناول مواضيع عامة وفق الترتيب الزمني، عن الشرق الأوسط والعراق، والتجديد في العالم الإسلامي، والحوار بين الحضارات، والعلاقات التركية–الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وقبرص، رغم أن خطابات عبد الله غُل في الكتاب تُصنف تحت عناوين محددة، إلا أنها تناولت عدة قضايا في كل خطاب، وقد أعرب عن اعتقاده بأن هذا الكتاب، بدلاً من أن يكون مجرد مرجع، سيكون مصدراً يسلط الضوء على مدة وزارته والحكومة التركية خلال أربع سنوات ونصف مليئة بالأحداث، وشهدت نقاط تحول في السياسة الخارجية التركية، مبرزاً الإنجازات التي حققتها الوزارة في تلك المدة. (AbdullahGüll, 2007, p. 4).

٢_ كتاب إعادة التفكير في تركيا والعالم: وهو يتضمن (٢٩ خطاباً) من خطابات عبدالله غُل خلال مدة رئاسته التي استمرت (٧ سنوات)، وهذه الخطابات تتضمن تقييمات طويلة الأمد وتحليلات للسياسة، وقد أُلقيت بعض هذه الخطابات داخل تركيا والبعض خارجها، وبعضها موجه للشباب، وبعضها للقانونيين، وبعضها للشخصيات الإدارية، وبعضها للفنانين، وجميعها موجهة للأشخاص أصحاب الفكر والرأي، وقد طبع هذا الكتاب في عام ٢٠١٤ في دار شؤون رئاسة الجمهورية التركية. (Güll, 2014, p. 3_5).

٣_ كتاب المستقبل القريب: يحتوي على خطابات عبدالله غُل التي ألقاها في مختلف الجامعات التركية خلال مدة رئاسته للجمهورية، والتي أوضح فيها إن الجامعات تمثل نقاط مهمة للتطور العلمي في جميع أنحاء العالم، وفيها تنمو الأفكار الحرة، كما عبّر في الكتاب على أن مهمة الجامعات لا تقتصر فقط على تقديم المعرفة النظرية للطلاب، وأن نجاح الجامعات لا يعتمد فقط على كمية المنشورات العلمية، بل أيضاً على مستوى تكامل خدماتها مع المجتمع وتطبيقها في الحياة، مؤكداً إنه لا يمكن للجامعات أن تعيش بشكل معزول عن حقائق البلاد والمجتمع، وكان يعتقد أن الجامعات يجب أن تقود المجتمع من خلال الأفكار التي تطرحها لمعالجة مشاكل البلاد، وأكد في هذا الكتاب على أن تشكيل الرأي العام وتوعية المجتمع، والمساهمة في حل مشاكله هي من المهام الأساسية للجامعات، وقد طبع هذا الكتاب في دار شؤون رئاسة الجمهورية التركية عام ٢٠١٤. (AbdullahGül, 2014, p. 4).

٤_ كتاب المنظور العالمي: تم طبع هذا الكتاب في عام ٢٠١٤ بدار شؤون رئاسة الجمهورية التركية، وأوضح عبدالله غُل في هذا الكتاب وبكل جرأة وشجاعة حقيقة مفادها أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو هدف استراتيجي لتركيا، ولكن وصول تركيا إلى المعايير الديمقراطية العالية التي يتطلبها الاتحاد الأوروبي هو أكثر أهمية من العضوية نفسها، وأوضح في الكتاب أيضاً إن معاداة الإسلام (الإسلاموفوبيا) ومعاداة السامية، هما من الأمراض التي يصعب علاجها في الغرب الذي يتمتع بمستوى عالٍ من التعليم والدخل، بينما معالجة الجهل والفقر في الشرق هي الأكثر صعوبة. (AbdulahGül, 2014, p. 5_6).

٥_ كتاب في طريق الديمقراطية والقانون: يتألف من (٧ فصول)، حيث يتضمن كل فصل خطابات ألقاها عبدالله غُل على منصة المجلس الوطني التركي الكبير عندما كان رئيسًا للجمهورية التركية، وقد طُبع هذا الكتاب عام ٢٠١٤ من قبل دار شؤون النشر التابعة لرئاسة الجمهورية في تركيا، وفي هذه الخطب كان يتطرق إلى المواضيع التالية: القوة الاقتصادية، والاستقرار، وتغيير النهج الفردي والاجتماعي، وأُسس التنمية، والحلول العقلانية للمشاكل المزمنة، والحاجة للشفافية، والرحلة العالمية، والفرص والمخاطر، والعالم التركي، واتجاه تركيا، وضمان الثقة في إدارتها الإقليمية، والقضاء المستقل، والوحدة الوطنية، والمشاكل العاجلة، وثقافة المطالبة بالحقوق بطرق شرعية، وحاجة تركيا إلى التنوع، والتغيرات الكبرى على مستوى العالم وفي الشرق الأوسط، ورحلة الاتحاد الأوروبي، ومكانة تركيا في العالم، والمجتمع القوي الذي حل مشاكله وأسهم في العالم، والمستقبل المشترك، والأسلوب، والتكامل بين الدولة والشعب، ومن وجهة نظر عبدالله غُل، إن أهم ما يمكن القيام به في هذا المسار هو وضع دستور جديد يعكس روح العصر ويلبي متطلباته. (Gül, 2014, p. 7_8).

ج_ الشهادات التقديرية والأوسمة الحاصل عليها عبدالله غُل: حصل عبدالله غُل طوال مسيرته السياسة على شهادات تقديرية عديدة أبرزها: الدكتوراه الفخرية من جامعات في بلغاريا عام ٢٠٠٣، وبريطانيا عام ٢٠٠٥ وأذربيجان عام ٢٠٠٧ ورومانيا عام ٢٠٠٨ وجامعة كازان الروسية

وجامعة في شمال غرب الصين عام ٢٠٠٩ والهند عام ٢٠١٠ وبنغلاديش وباكستان وكوريا الجنوبية عام ٢٠١٠ وإندونيسيا عام ٢٠١١، كما حصل على لقب أستاذ فخري من جامعات في الصين وكازاخستان وتركمانستان، ونتيجة لأعماله في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (منذُ عام ١٩٩٢ ولغاية عام ٢٠٠١) منحه البرلمان الأوربي وسام برو ميرتو Pro Merito، ولقب عضو شرفي دائم في الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي الناتو، فضلاً عن حصوله على العديد من الأوسمة والجوائز أبرزها وسام فارس الصليب من بريطانيا، والصليب الكبير من البرتغال، والأسد الهولندي من هولندا، والنسر الذهبي من كازاخستان، والملكي من السويد، والدولة التركمانية من تركمانستان، والقديس أولاف من النرويج، وحيدر علييف من أذربيجان، والنصر من جورجيا، بالإضافة إلى أوسمة من إيطاليا وقطر والكويت والكاميرون والسعودية والمجر وباكستان، كما حصل على جائزة تشاثام هاوس Chatham Hous للشؤون الدولية من بريطانيا عام ٢٠١٠. (AbdullahGül, 2014, p. 289_290).

الخاتمة

من خلال ما تم ذكره في ثنايا البحث نستنتج الآتي:

ـ إن تاريخ ولادة عبدالله غُل في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٠ يتزامن مع الذكرى السابعة والعشرون لتأسيس الجمهورية التركية، فضلاً عن ذلك فأن العام الذي ولد فيه عبدالله غُل يُمثل نقطة تحول مهمة في تاريخ الجمهورية التركية، ففي ١٤ أيار ١٩٥٠ شهدت تركيا إنتخابات نيابية عامة نتج عنها إنهاء سيطرة حكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري ١٩٢٣_١٩٥٠)، ومجيئ حزب جديد إلى سُدة الحكم وذلك بإرادة الشعب وعبر صناديق الإقتراع، وكان هذا الحزب هو الحزب الديمقراطي (١٩٥٠_١٩٦٠)، وبذلك تعززت التعددية السياسية والديمقراطية عبر حكم الشعب، ولكن تلك التجربة لم تدم سوى عقد من الزمن، إذ جرى تدخل العسكر في الحياة السياسية وأُطيح بالحزب الديمقراطي بأول إنقلاب عسكري شهدته الجمهورية التركية الحديثة في ٢٧ أيار ١٩٦٠، فأدى ذلك إلى تعطيل الحياة السياسية وصياغة دساتير تتماشى مع نهج الإنقلابيين، وعند النظر إلى ما وراء تلك السنوات، نجد إن هناك الكثير من التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية التركية، لم تتمكن تركيا من تجاوز صعوباتها أو حل مشاكلها، لذا كان يُنظر إلى عبدالله غُل على إنه أحد أهم الأشخاص الذين تنتظر منهم تركيا فتح طريق السياسة المتعثر فيها، وذلك بالتعاون مع رفاق دربه رجب طيب أردوغان وبولنت أرينتش وأحمد داوود أوغلوا.

ـ إن عبدالله غُل الذي أُنتخب كنائب في المجلس الوطني التركي الكبير عام ١٩٩١، وقام بعمله التشريعي والتنفيذي لمدة (١٦ عام) تقريباً، تم انتخابه في عام ٢٠٠٧ لرئاسة الجمهورية واستمر في المنصب حتى عام ٢٠١٤، وخلال مدة رئاسته تعرض لإنتقادات تتعلق بمواقفه وأُتهم من قبل المعارضة بأنه يعمل كموظف رسمي تابع إلى رجب طيب أردوغان وينفذ أوامره بدون نقاش، ولكن عند النظر إلى حياته السياسية قبل تسنمه رئاسة الجمهورية التركية، وأيضًا إلى مواقفه وأفعاله خلال مدة رئاسته، نجد أن عبدالله غُل كان سياسيًا له نهجه وشخصيته المستقلة، وكان يتخذ أغلب مواقفه بمعزل عن مواقف ورغبات رجب طيب أردوغان، ولم يكن يوافق على كل ما يقوله أو يريده رجب طيب أردوغان، لذا يمكن القول إن عبدالله غُل كان من الشخصيات المميزة في الحياة السياسية التركية.

ـ كان عبدالله غُل من الشخصيات البارزة التي ساهمت مع رجب طيب أردوغان في تأسيس حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١، وترك بصمته الواضحة في الحياة السياسية التركية، خلال العقدين المنصرمين من القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم إنه مارس العمل السياسي لسنوات عديدة ضمن صفوف حزب العدالة والتنمية وبالتعاون مع الرئيس رجب طيب أردوغان ورفاقه، ولكن بعد إنتهاء مدته الرئاسية أصبح محسوباً على المعارضين لحزب العدالة والتنمية وقيادته الحاكمة، ويبدوا إن نقطة الإنفصال والإختلاف بين عبدالله غُل ورجب طيب أردوغان، تكمن في قرار إجتماع اللجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية، عندما حدد تاريخ ٢٧ آب ٢٠١٤ موعداً لإنعقاد المؤتمر الإستثنائي لكوادر اللجنة المركزية في حزب العدالة والتنمية، وهو التاريخ الذي تم تحديده لإنتخاب رئيس جديد لحزب العدالة والتنمية، ومن خلال تحديد هذا التاريخ (في اليوم الذي سبق ٢٨ آب ٢٠١٤ وهو التاريخ الذي سلم فيه عبدالله غُل مقاليد رئاسة الجمهورية)، أصبح واضحاً لدى عبدالله غُل إن رجب طيب أردوغان لم يكن راغباً في توليه رئاسة الحزب من بعده، وبالتالي أصبح عبدالله غُل خارج صفوف حزب العدالة والتنمية وخارج الحياة السياسية.

ـ كان عبدالله غُل شخصاً صريحاً وسياسياً هدفه الخدمة العامة والمصلحة العليا لبلده، ولم يكن يسعى لبناء مجد شخصي، ويعود السبب في ذلك إلى بيئتهُ وتكوينه الفكري فضلاً عن ثقافته وتعليمه وتربيته التي تلقاها، وبذلك يمكن القول إن لغته وشخصيته الديناميكية كانت تشكل المناخ الفكري والإجتماعي الذي ينتمي له، إذ كان دائماً ما يتحدث بلغة الجماعة والضمير (نحن) بدلاً من التفرد والتحدث بالضمير (أنا)، وعند الحديث عن السمات والإنطباع الذي يمكن تصوره عن شخصية عبدالله غُل في الحياة السياسية، يمكن القول إنه سياسي شامل داخل الحزب، ويتميز بكونه شخصاً إنفتاحياً وجسراً لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع بين الفئات المختلفة، من خلال سياسته المستقرة التي تحرك طاقة وديناميكية المجتمع

التركي، بمختلف إنتمائاته وتوجهاته السياسية والفكرية، وهذا ما مكنه من أن يصبح مفتاحاً لحل المشاكل التي تواجه تركيا، أثناء الحقبة الزمنية التي تصدى فيها للمسؤولية والعمل السياسي.

ـ ابتعد عبدالله غُل عن المشهد السياسي منذُ عام ٢٠١٤، ولم يشارك في أي محفل سياسي أو حزبي بعد إنتهاء مدة رئاسته للجمهورية، والسبب في ذلك خشيته من حدوث إنقسام أو تجاذب سياسي أو صراع إنتخابي ينتج عنه كسر إرادات بينه وبين رفيق دربه رئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان، لاسيما وإن كلاهما ينتمون لنفس المدرسة الفكرية والسياسية ويتبنون ذات النهج، مع الإختلاف البسيط في طريقة التعاطي لكل منهم مع الظروف والمستجدات على الساحة التركية، ولكن الباحث يتوقع إن عبدالله غُل سيعود للمشهد السياسي من خلال عودته لصفوف حزب العدالة والتنمية، والترشح للإنتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٨، أو الإنتخابات المبكرة إذا ما حصلت قبل التاريخ المذكور، وسبب العودة من وجهة نظر الباحث إن رجب طيب أردوغان اكمل ولايتين رئاسيتين في ظل النظام الرئاسي الذي طُبق في تركيا منذُ عام ٢٠١٨، وبالتالي لم يعد مسموحاً له الترشح للإنتخابات الرئاسية التركية لمره ثالثة، لذا سيكون عبدالله غُل الرجل المناسب لتولي منصب الرئيس في المرحلة القادمة، لما يمتلكه من مؤهلات سياسية واقتصادية واجتماعية، تحاول معالجة الأوضاع والمشاكل الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية) الراهنة في تركيا مثل الأزمة الإقتصادية والتضخم وغلاء المعيشة، فضلاً عن ملف المهاجرين الذي سبب مشاكل كبيرة لتركيا في الوقت الراهن، وهذا ما استثمره حزب الشعب الجمهوري المعارض، ونجح من خلاله في تحقيق نتيجة كبيرة، عن طريق انتزاع غالبية بلديات (الولايات) التركية في الإنتخابات المحلية التركية الأخيرة في ٣٠ آذار ٢٠٢٤، على حساب حزب العدالة والتنمية الحاكم منذُ عام ٢٠٠٢.

قائمة المصادر

1-AbdulahGül. (2014). Global Perspektif. Ankara: Cumhurbaşkanlığı Yayınları,.
2-AbdullahGül. (2014). Gelecek Yakın. Ankara: Cumhurbaşkanlığı Yayınları.
3-AbdullahGüll. (2007). Yeni Yüzyılda Türk Dış Politikasının Ufukları. Ankara: Cumhurbaşkanlığı Yayınları.
4-Akça, İ. (2019). Türkiye Siyasal Hayatından Portreler. İstanbul: Tarih Vakfı Yayınları.
5-Akdoğan, S. (2015). Kurumsal İletişim Aracı Olarak Sosyal Medyanın Kullanımı 11. Cumhurbaşkanı Abdullah Gül Örneği. Ankara: Türk Hava Kurumu Üniversitesi,.
6-Akın, Ş. (2011). 28 Şubat Süreci ve Batı Medyasındaki Algılaması. Karaman.: Karamanoğlu Mehmet Bey Üniversitesi.
7-Akyıldız, A. (2010). Şer'iye ve Evkaf Vekaleti Maddesi. Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları.
8-Arı, T. (2004). Türkiye, Irak ve ABD: Soğuk Savas Sonrası Dönemde Basra Körfezi'nde Yeni Parametreler. Ankara: Nobel Yayınları.
9-Aytulu, G. (2005). 1 Mart Tezkeresi Öncesinde Türk Basınında Irak Sorunu Algılaması. İstanbul: Marmara Üniversitesi.
10-Bayhan, F. (2007). Kayseri'den Çankaya Köşküne Abdullah Gül. İstanbul: Pegasus Yayınları.
11-Bila, F. (2002). Ecevit ve Gül. İstanbul: Tesev Yayınları.
12-Budak, M. (2008). Misak-ı Milli'den Lozan'a İdealden Gerçeğe Türk Dış Politikası. İstanbul: Küre Yayınları.
13-Bulaç, A. (2007). Modern Ulus Devlet. İstanbul: Işık Akademi Yayınları.
14-Can, O. (2013). Bir Bakışta Hukuk Anayasa ve Türkiye. Ankara: Kültür ve Araştırma Dairesi Yayınları.
15-Canöz, K. (2014). Cumhurbaşkanı Abdullah Gül'ün Kişisel İmajının Öğelerini Belirlemeye Yönelik Bir Saha Araştırması. Konya: Selçuk Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları.
16-Çelebi, A. A. (2012). Türkiye Cumhuriyeti Anayasalarında Cumhurbaşkanlığı Makamının Önemi ve 2007 Yılı Anayasa Değişiklikleri Çerçevesinde Abdullah Gül'ün Görev Süresi Tartışmaları. Ankara: Sosyal Ekonomik Araştırmalar Dergisi.
17-Devran, Y. (2007). 22 Temmuz Bir Dönemin Sonu mu Başlangıcı mı İstanbul: Sam Yayınları.
18-Doğanoğlu, A. (2011). Cumhurbaşkanının Görev Süresinin Belirlenmesi Sorunu. Ankara: Barosu Dergisi.
19-Engin, R. (2019). Türk Siyasi Hayatında Milli Görüş Hareketi: Temel Esasları ve Söylevleri. İstanbul: Sabahattin Zaim Üniversitesi.
20-Erler, Ö. (2007). Yeni Muhafazakârlık, AKP ve "Muhafazakâr Demokrat" Kimliği". Ankara: Stratejik Araştırmalar Dergisi.
21-Göz, M. (2016). 1 Mart 2003 Başbakanlık Tezkere'sinin Reddedilme Nedenleri. Gaziantep: Hasan Kalyoncu Üniversitesi.
22-Gül, A. (2014). Demokrasi ve Hukuk Yolunda. Ankara: Cumhurbaşkanlığı Yayınları.
23-Güll,A.(2014).Türkiye'yiveDünyayıYeniden Düşünmek.Ankara:Cumhurbaşkanlığı Yayınları.

24-Hürriyet. (2002). 58. Hükümet'i Abdullah Gül kuracak. Hürriyet Gazete.
25-Kara, Y. (2019). Millî Görüş Hareketinin Partileşme Süreci ve Refah Partisi (1970-1998). İstanbul: Metis Yayınları.
26-Karaca, M. (2022). Türk Siyasal Hayatında Abdullah Gül. Malatya: İnönü Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.
27-Karpat, K. (2012). Kısa Türkiye Tarihi. İstanbul: Timaş yayınlar.
28-Koçer, M. (2019). Türk Siyasi Tarihinde Prof. Dr. Necmettin Erbakan. İstanbul: Nişantaşı Üniversitesi.
29-Lütem, Ö. (2015). Türkiye Ermenistan İlişkilerinin Güncel Durumu, , 50: 231-37. Ankara: Ermeni Araştırmaları.
30-Maral, B. (2014). Kıbrıs Sorunu ve Annan Planı Çerçevesinde Türkiye. İstanbul: İstanbul Teknik Üniversitesi.
31-Mete, Ö. (2007). 28 Şubat'tan Şemdinli'ye Derin Çeteler. İstanbul: Profil Yayınları.
32-Ö.Devran, Y. V. (2016). 1960'tan 2016'ya Askeri Darbe ve Muhtıra Metinleri Anlamlar Amaçlar Niyetler ve İdeolojiler. İstanbul: Sam Yayınları.
33-Özdemir, H. (2012). Demokrat Parti ile Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)'nin Karşılaştırmalı Tarihsel Analizi. Elazığ: Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi.
34-Raporu. (2004). Türkiye İnsan Hakları Vakfı. Ankara: Tihv.
35-Şafak, Y. (2003). Günah Bizden Gitti. Yeni Şafak Gazetesi, 1-4.
36-Sever, A. (2015). Abdullah Gül ile 12 yıl. İstanbul: Doğan Kitabevi.
37-Uslubaş, T. (2013). Kronolojik Türkiye Tarihi. İstanbul: İconnin yayınları.
38-Yetkin, M. (2014). Hayrünnisa Gül: Asıl intifadayı ben başlatacağım. İstanbul: Doğan Kitabevi.
39-Yılmaz, H. S. (2007). İdris Küçükömer'in Siyasal Tezleri Bağlamında AKP ve CHP Parti Programlarının Analizi. Konya: Selçuk İletişim.

References

1-Abdula Gül. (2014). Global Perspective. Ankara: Presidential Publications.,
2-Abdullah Gül. (2014). Future is Near. Ankara: Presidential Publications.
3-Abdullah Gull. (2007). Horizons of Turkish Foreign Policy in the New Century. Ankara: Presidential Publications.
4-Akça, İ. (2019). Portraits from Turkish Political Life. İstanbul: Tarih Vakfı Publications.
5- Akdoğan, S. (2015). Use of Social Media as a Corporate Communication Tool, Example of 11th President Abdullah Gül. Ankara: Turkish Aeronautical Association University.,
6- Akın, Ş. (2011). 28 February Process and Its Perception in Western Media. Karaman.: Karamanoğlu Mehmet Bey University.
7- Akyıldız, A. (2010). Article on Sharia and Evkaf Ministry. Ankara: Turkish Religious Foundation Publications
8-Arı, T. (2004). Turkey, Iraq and the USA: New Parameters in the Persian Gulf in the Post-Cold War Period. Ankara: Nobel Publications.
9-Aytulu, G. (2005). Perception of the Iraq Problem in the Turkish Press Before the March 1st Memorandum. Istanbul: Marmara University.
10-Bayhan, F. (2007). Abdullah Gül from Kayseri to the Çankaya Mansion. Istanbul: Pegasus Publications.
11-Bila, F. (2002). Ecevit and Gül. Istanbul: Tesev Publications.
12-Budak, M. (2008). From National Pact to Lausanne, Turkish Foreign Policy from Ideal to Reality. Istanbul: Küre Publications.
13-Bulac, A. (2007). Modern Nation State. Istanbul: Işık Academy Publications.
14-Can, O. (2013). Law, Constitution and Turkey at a Glance. Ankara: Culture and Research Department Publications.
15-Canöz, K. (2014). A Field Research to Determine the Elements of the Personal Image of President Abdullah Gül. Konya: Selcuk University Turkish Studies.
16-Çelebi, A. A. (2012). The Importance of the Presidency in the Constitutions of the Republic of Turkey and the Discussions on Abdullah Gül's Term of Office within the Context of the 2007 Constitutional Amendments. Ankara: Journal of Social Economic Research.
17-Devran, Y. (2007). Is July 22 the End or the Beginning of an Era? Istanbul: Sam Publications.

18-Doğanoğlu, A. (2011). The Problem of Determining the President's Term of Office. Ankara: Bar Association Journal.
19-Engin, R. (2019). The National Vision Movement in Turkish Political Life: Its Fundamental Principles and Speeches. Istanbul: Sabahattin Zaim University.
20-Erler, Ö. (2007). Neo-Conservatism, AKP and the "Conservative Democrat" Identity. Ankara: Journal of Strategic Research.
21-Göz, M. (2016). Reasons for the Rejection of the Prime Ministry Memorandum of March 1, 2003. Gaziantep: Hasan Kalyoncu University.
22-Gül, A. (2014). On the Path of Democracy and Law. Ankara: Presidential Publications.
23-Güll, A. (2014). Rethinking Turkey and the World. Ankara: Presidential Publications.
24-Hürriyet. (2002). Abdullah Gül will form the 58th Government. Hürriyet Newspaper.
25-Kara, Y. (2019). The Party Formation Process of the National Vision Movement and the Welfare Party (1970-1998). Istanbul: Metis Publications.
26-Karaca, M. (2022). Abdullah Gül in Turkish Political Life. Malatya: İnönü University Institute of Social Sciences.
27-Karpat, K. (2012). Short History of Turkey. Istanbul: Timaş Publications.
28-Koçer, M. (2019). Prof. Dr. Necmettin Erbakan in Turkish Political History. Istanbul: Nişantaşı University.
29-Lütem, Ö. (2015). Current Status of Turkey-Armenia Relations, , 50: 231-37. Ankara: Armenian Studies.
30-Maral, B. (2014). Turkey Within the Framework of the Cyprus Problem and the Annan Plan. Istanbul: Istanbul Technical University.
31-Mete, Ö. (2007). Deep Gangs from February 28 to Şemdinli. Istanbul: Profil Publications.
32-Ö.Devran, Y. V. (2016). Military Coup and Memorandum Texts from 1960 to 2016 Meanings, Purposes, Intentions and Ideologies. Istanbul: Sam Publications.
33-Ozdemir, H. (2012). Comparative Historical Analysis of the Democrat Party and the Justice and Development Party (AKP). Elazig: Firat University Journal of Social Sciences.
34-Report. (2004). Turkish Human Rights Foundation. Ankara: Tihv.
35-Safak, Y. (2003). Sin is Gone from Us. Yeni Safak Newspaper, 1-4.
36-Sever, A. (2015). 12 Years with Abdullah Gul. Istanbul: Dogan Bookstore.
37-Uslubas, T. (2013). Chronological History of Turkey. Istanbul: Iconnin Publications.
38-Yetkin, M. (2014). Hayrunnisa Gul: I will start the real intifada. Istanbul: Dogan Bookstore.
39-Yilmaz, H. S. (2007). Analysis of AKP and CHP Party Programs in the Context of İdris Küçükömer's Political Theses. Konya: Selçuk İletişim.